آراء علي بن عثمان الاربلي (٦٠٢ـ ٦٧٠هـ) في القافية

د. عبد المحسن فراج القحطاني
أستاذ مساعد في كلية الآداب والعلوم الانسانية
جامعة الملك عبدالعزيز

حين اشتغل الخليل بن احمد الفراهيدى (١٠٠ـ ١٧٠هـ) بالعروض مكتشفا ومؤسسا ومقننا أفرد له كتابا وصلتنا منه نقول رددها المؤلفون بعده في الشعر عامة ،والمهتمون بأوزان الشعر خاصة ،ولم ينس في دراساته " القافية " فأفرد لها بابا خاصا وسمه بـ " علم القافية " .

ودراسة الخليل تلك فجرت الدراسات بعده بالاستدراك والاستقصاء والشرح ،وكان نصيب القافية من تلك الدراسات كثيرا ،حدت هذه الكثرة بعض الباحثين أن يكون مؤلفه مختصرا لهذا العلم الجديد ،تلك سمة لم ينفرد بها وحده بل شاركته فيها علوم النحو والصرف والبلاغة .

ولم تقف الدراسات عند هذا الحد بل قامت فئة من الناظمين تقول منظومات في النحو والعروض والفرائض ،وغيرها من العلوم .

ثم جاء جيل من بعدهم يشرح هذه المنظومات ويبسطها وان لم تسلم أحيانا من المعارضة .

وكان القرن السابع الهجري من القرون التي ركد فيها الابداع الشعري والكتابة الفنية ، غير أنه عصر ازدهار للتأليف ،سبقته محاولات أخرجت كتبا رائدة في عناوينها ،ثرة في محتواها ،تبعتها دراسات تستدرك وتضيف أو تبوب وتصنف ،فحين جاء القرن السابع وجد مؤلفوه كمّاً كبيرا من المؤلفات في موضوعات مختلفة .

هذه الدراسات جميعا أفرزت عددا كبيرا من الكتب مازال بعضها مخطوطا ومتفرقا في مكتبات العالم ،وظل المطبوع منها حجة الباحثين به يستشهدون ،واليه يحيلون ،وظلت مطالعاتهم للمخطوط غير مشجعة ، اقتناعا من بعضهم بأنه لايحمل جديدا ،وماهو الا نسخة مكررة ان لم تكن مسخا للمطبوع ،ومازال هذا الظن يساور كثيرا من الباحثين ،لأن فيه من الوجاهة ـ للوهلة الأولى ـ مايقنع ،غير أن متابعة هذه المخطوطات وقراءتها قراءة متأنية ،ستخرج جوانب تخصصية دقيقة ،قد لاتفيد القارىء العام ،ولكنها تسعف المتخصص في التفريق بين شيئين متقاربين أو تضيف اضافة تفتح آفاقا في الدراسة .

لذا ظل فريق من الباحثين يسعون الى دراسات تثري الساحة ،وأن لايكون الباحث منهم الرجل الثاني بعد مؤلف المخطوطة فيما لو قام بتحقيقها .

وتلك النظرة ستترك المخطوطات الجادة في عالم النسيان .

وقامت رغبة جامحة في احياء التراث، هذه الرغبة ستغرض أعمالا رديئة أو مكررة على القارىء مما يجعله يزهد فيها .

هذان الموقفان المتناقضان حول المخطوطات أفضيا الى بلبلة في البحث واختلاف يجب أن لايكون ،فمن ساعٍ الى

المخطوطات ،لأنها تراث وعمل أسلاف ،وهي محجم عنها لأنها - فيما يرى - مهضمة الوراقين والنساخ ،وليست هدف الباحثين .

وفي رأيي أن المخطوط يفرض نفسه لقيمته بين أجناسه ،وما يضيفه للأبحاث التي تسعى منحاه ،ولاسيما أن هناك مخطوطات تدخل في اطار النقد معالجة وقراءة نقدية لما سبقها من أبحاث وكتب . والقافية من العلوم التي كثر التأليف فيها ،وجعل هذا " المصطلح" أعمالا ثقيلة ،فطبعت كتب كثيرة حول القافية ومازال هناك مخطوطات تعالج هذا المصطلح .(١)

ولقد استرقتني مخطوطة لعلي بن عثمان الاربلي (٦٠٢- ٦٧٠هـ)* في علم القافية رأيت أن أبدأ بدراستها ومناقشتها مناقشة علمية . فقي نظري أن الباحثين يحتاجون الى الدراسات النقدية التي توصلهم فيما بعد التعامل مع معلومة تكون موجودة في أكثر من مصدر ،ولا ضير أن يتبع تلك الدراسة - اذا حققت هدفا من الأهداف - تحقيق النص لابراز عمل يطمأن فيما بعد على اضافته .

فموضوع البحث الآن سيقتصر على دراسة " كتاب القوافي " وقراءته قراءة نقدية تبرز جهود الاربلي في العروض عامة والقافية خاصة .

و" كتاب القوافي " هذا من أوفى الكتب في تخصصه مادة وشواهد ومن أوسعها استدراكا وتفسيرا ،ومن أشملها مناقشة وتمثيلا ،فهو يقع في ثلاث عشرة ومئة صفحة .

ونسخته موجودة في مكتبة الأحمدية بحلب (برقم ١١٤٥) .

وصورتها في مكتبة جامعة الملك عبد العزيز (برقم ١٥٨٢) واعتمدت على هذه الصورة في دراستي هذه .

أما المخطوط فلم يذكره أحد من المهتمين بالفهرسة والتصنيف أومتتبعي المخطوطات فهو - فيما أعلم - من النسخ النادرة .

وكذلك لم يترجم هذا الكتاب أحد للاربلي ممن ترجم له ،(٢) بعد أن مايؤيد نسبته له وجود اسمه كاملا في ظهرة المخطوطة ،وعدم نسبة الكتاب لغيره أحد غيره ،ولعله ظل مشروعا في طي الكتمان لم يطلع عليه أحد ممن تحدث عن حياته أو أورد له شعرا ،وظلت قصيدته العصماء " الفاخرة" محل عناية المؤرخين ،وفيها ولع بالبديع واضح(٣) ،هذا الولع تعدى القصيدة الى كتابه "القوافي" .

تعريف القافية عند العروضيين كما تناولها الاربلي :

لعل الاربلي من أوائل الذين عرضوا للعلاقة بين العروض والقافية وفسرها تفسيرا عضويا وفنيا اذ قال: " اعلم أن العروض مرتبط بالقوافي كارتباط البدن بالقدمين (ص ٢) .

ويراه مرة أخرى يبين العلاقة الوطيدة بين القافية والأبيات فيقول : " فان القافية من الأبيات بمنزلة الزجاج من الأبنية " (ص ٢) فهذا الحس الوصفي النقدي الذي استشعره الاربلي بين القافية والعروض حينا ،وبينها وبين الأبيات حينا آخر، حدده مكانيا وعضويا ،ان صح هذا الوصف .

وينتقل الى منزلة القافية في القصيدة وعلاقتها بالسامع شاعرا وتجاوبا فيقول: " وفي علم القوافي فوائد كثيرة ،وشوادر جمة ،ودقائق مستملحة ،وغرائب مستفادة مستعذبة ،يظهر بها فضل العرب ،ويرتفع محل أهل الأدب ، وبها مابنوا عليه أوزانهم ،واسسوا به أركانهم ،بحيث لايمكن أن يدخل فيها ماليس منها ،ولايخرج

عنها ماهو فيها . واذا جهلها الشاعر ضعف وصفه ،وتهلهل نسجه ،واختل نظمه فربما نظم فخرج من "ضرب" الى "ضرب" آخر وهو لايعلم ،وربما نظم قصيدة "مؤسسة" أو "مردوفة" فأخل بالتأسيس أو الردف في بعض أبياتها ولا يعلم بذلك ،وربما سئل عن بيته فاشتبه عليه الوصل والروى فلا يعلم أيهما الروى.(ص ٢) .

وقوله هذا اختلف حوله نقادالشعر فليس بالضرورة أن يعرف الشاعر دقائق هذه المصطلحات كالفرق بين الوصل والروى أو الردف والتأسيس ،وانما على الشاعر أن يحس بالايقاع المقطعي الأخير من البيت لكي يتكرر معه في قصيدته .

والقافية عنده تشتمل على حروف وحركات ومعان . بعد هذا الاجمال جاء على تفصيلها فجعل الحروف : الروي التأسيس . الدخيل . الردف . الوصل . الخروج . المتعدي .

والحركات : المجرى . الاطلاق . الرس . النفاذ . الحذو . التوجيه . الاشباع . التعدى . الغلو . الغالي على الخلاف .

وعيوب الحركات : الاقواء . الاكفاء . السناد . الاجازة .

وعيوب المعاني ـ التي ليست بحروف ولا حركات ـ الايطاء . التضمين . التجريد . الرمل . النحب . البأو .

بعد هذا التقسيم قسم القافية الى أقسام خمسة : المتكاوس . المتراكب . المتدارك . المتواتر . المترادف .

هكذا بدأ كتابه "القوافي" بيد أنه حين ذكر هذه المصطلحات أراد أن يبين أول اختلاف للعلماء حول القافية ،فجاء بتعريف الخليل لها ثم ألحق به تعريفا آخر لم يسبقه اليه الاالتنوخي في كتابه "القوافي"(٤) الذي لم يناقشه . غير أن الاربلي أورد الرأيين فقال: أعلم أن القافية عند الخليل ـ رحمه الله تعالى ـ هي من آخر حرف في البيت الى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن ،وقيل مع الحركة التي قبل الساكن (ص ٣)(٥). ثم ناقش الرأي الأخير فقال: "وليس بشيء فان الحركة لاتقوم بغير حرف" (٤) .

وهذا الرأى لعلماء اللغة فيه نظر، وهو أن كل حرف يبدأ بصامت فصامت ، فالصوت الذي يبدأ به المقطع صامت، فلصغر المقاطع الصوتية في العربية تتكون من صوتين اثنين أحدهما صامت والآخرحركة قصيرة (٦)(ص . ح) .

وبعد مناقشته لهذا الرأي عاد مرة أخرى لتعريف الخليل السابق وأورد مثالا لذلك وهو بيت لبيد المشهور في كتب العروض :

عفت الديار محلها فمقامها

بمنى تأبَّدَ غولها فرجامُها

ثم أورد موافقة أبي عمر الجرمي للخليل(ص٣) .

ومن المعروف عند نقاد الشعر وعلماء العروض أن الأخفش خالف أستاذه الخليل في تعريف القافية حيث عرفها الأخفش" بأنها آخر كلمة في البيت"(٧). والأخفش بهذا يخالف الذين عرفوا القافية بـ"حرف الروى" ولذا نرى الاربلي يناقش هذا التعريف مناقشة مفصلة فيقول :"واذا أطلق كلامه هذا لايصح ،فان الكلمة في آخر البيت قد تكون على حرفين ،ولايجمع حرفان ما اشترط من القافية نحو "يد" و"غد" وأما حجته فـ:" لأنها تقفو الكلام" . وقال :الدليل على أنها تقفو الكلام ،لأن القافية حروف والحروف مؤنثة ،وهذا ليس بحجة ،فان العرب قد تؤنث المذكر في مثل هذا الباب ونحوه ويدل على ضعف قوله أن سيبويه قال في أول الأمثلة : فأقل ماتكون عليه الكلمة حرف واحد نحو الباء من "بزيد" واللام "لزيد" والكاف من "رأيتك" وواو العطف

وفائه ،ولم يعلم أن أبا الحسن ولاغيره أنكر ذلك ولا استدركه على سيبويه ، ويلزم من قول أبي الحسن أن تكون القافية في قول الشاعر :

ليت شعري ضلةً
أي شيء قتلك

الكاف ،لأن سيبويه وأبا الحسن قد سميا الكاف كلمة ،فيحمله هذا المذهب على ارتكاب ما أنكره على غيره ممن يقول: ان حرف الروى هو القافية " . (ص ٤) .

بعد هذا الرد ادرك الاربلي أنه سيفتح سؤالا واضحا وهو أن الأخفش لم يرد أن تكون الكلمة ماكان على حرف " كالضمائر" .

فبدأ بمناقشة ذلك بقوله :"فانه أطلق كلامه ،ولم يقيد ولاحقق أيضا ،فان أبا الحسن قد ذهب الى أن جميع حروف الجر اذا اتصلت بالأفعال لم يكن تكريرها ايطاء ،وقال : هي كالأجزاء من الأفعال نحو: "رمي به " و "دعابه " وقوله : جميع حروف الجر يلزم منه جواز " انصرف عنه " و " انقطع عنه " اذا جاء قافية فيجيز في نحو قول الشاعر في الرجز:

ياليت لي بنتا تذود عني
حتى اذا أرويت ماتت عني

فلا يكون "عني" و"عني" عنده ايطاء على رأيه ،وهذا لاقائل به . فان لم يرد ظاهر كلامه ،ولكنه تسمح فيه ، وأراد المعنى فانه قال بقول الخليل الا أنه لم يحترز ولم يقيد كلامه ، ويكون مجملا لما فصله الخليل" (ص ٤و٥) .

وبعد وقفته هذه يتبين ميله الى رأى الخليل ،ومحاولة تبرير تعريف الأخفش بأنه اجمال لما فصله الخليل.

بيد أن تعريف الأخفش عودة به الى عموميته التي ظلت سائدة قبل الخليل: فان العرب جعلت القافية " آخر كلمة في البيت" . على هذا السماع عرف الأخفش القافية ،ومرة أخرى " الكلام الذي هو آخر البيت فأورد الأخفش قوله :" وقد يجعل بعضهم - أي العرب - القافية كلمتين سألت أعرابيا ،وأنشد :

بناتُ وطّاءٍ على خدّ الليلْ
لأمّ مَنْ لم يتخذهنّ الويلْ

فقلت أين القافية ؟ فقال:" خد الليل" لأنه انما يريد الكلام الذي هو آخر البيت لايبالي قل أو كثر بعد أن يكون آخر الكلام " (٨).

وأورد الاربلي قوله : وزعم بعضهم أن نصف البيت قافية يعني الأخير(ص ٩) .

ويطلق العرب القافية على البيت ، ويستدل على ذلك بقوله حسان بن ثابت:

فنحكمُ بالقوافي من هجانا
ونضربُ حين تختلط الدماء

وتكون القافية القصيدة حيث يقول الأخفش (ت ٢١٥ هـ) (٩):

" وسمعت أعرابيا يقول عنده قواف كثيرة ،فقلت وما القوافي؟ قال: القصائد، وسألت أخر فصيحا فقال: القافية القصيدة ثم أنشد :

وقافيةٍ مثلِ حدّ السنان
تبقى ويهلكُ مَنْ قالها

يعني القصيدة ،غير أن الاربلي وجه ذلك " من باب تسمية الكل بالبعض"، (ص ٨)" . وعلى هذا يصح تسمية البيت والقصيدة قافية وتقول العرب "عنده قواف كثيرة (ص ٨) يريدون القصائد ،وقال ابن جني: تسميتهم البيت قافية فيه مجاز وهو حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه " (ص ٩) (١٠).

وحاول الخليل أن يحدد المصطلح تحديدا ايقاعيا ينتمي الى جهد علمي متخصص ،فتعريف الخليل بنى على لوازم القافية من حروف وحركات - وهي ماسيأتي الاربلي على ذكرها ومناقشتها - وحاول

الاخفش أن يحتكم الى السماع عن العرب، ويظل التعريف عالما عنده وهذا ماصنعه في مستدركه على الخليل في العروض(١١) ولكنه مايلبث أن يزيد على الخليل في تقسيمه القافية بحسب الحروف" التعدى والمتعدى" والحركات "العلو والغالي" وسيناقش الاربلي هذه الآراء لاحقا .

وهكذا ظلت القافية غير مؤطرة تأطيرا علميا حتى جاء الخليل وأخذ الاربلي يناقش تعريف الخليل والأخفش ورد تعريف قطرب للقافية حيث جعل قطرب القافية حروف الروى فقال: "ان القافية هي الحرف الذى تبني عليه القصيدة" فقال الاربلي : وليس بشيء - أي هذا التعريف- فان ذلك الحرف هو الروى ،ولو تعاورالحرف معنيان لالتبس" (ص ٦)،ثم آراء كثير من المحدثين(١٢) "وأما كثير من المحدثين ومن لاحجة في قوله ،فانه اذا قيل له ماقافيتك في بيتك أو قصيدتك ،فانه يجيبه بالروى ،فيقول :" "ميمية" أو " نونية" أو نحوه ،وذلك تعارف بينهم لا أصل له يبنى عليه " (ص ٦) .

ومن قوله هذا يستشف أن القافية عنده تأطرت فلا مجال للاجتهاد في تقنينها حيث قال : " وأما كثير من المحدثين ومن لاحجة في قوله "،ثم استدرك أن ذلك تعارف بين المحدثين لايعنى مفهوم القافية المصطلحي .

وأورد بعد ذلك موافقة ابن كيسان للخليل حيث قال : " القافية كل شيء يلزم اعادته في آخر البيت " (ص ٦) غير أنه استدرك على هذا التعريف أن ابن كيسان " يلزم فيه لزوم الدخيل حرفا واحدا وأنه متى تغير بحرف غيره انتقض رسمه " (ص ٧) .

لكنه ظل يبحث عن العذر لابن كيسان - من وجهة نظره - بقوله : وقد يعتذر عنه فيقال انه لما كان الدخيل معلوما تغيره عنده،علماء هذا الفن ،وكأنه مستثنى مما يلزم ،ولايتغير فيكون رسمه موافقا رسم الخليل ،مثاله بيت عدى بن زيد :

لم ارمثل الفتيان في غبن الايام ينسون ماعواقبها

فيلزم في هذه القافية الواو وفتحها والألف والقاف والباء والهاء والألف ،ويجوز في موضع القاف غير أي حرف كان وهذا على رأي الخليل وابن كيسان مع العذر عن رسمه وأما الخليل فلا يرد عليه ذلك ،فان القافية عنده من الواو وفتحها الى آخر البيت والقاف وما يسد مسده داخل تحت رسمه فلا يلزمه مايلزم ابن كيسان (ص٧) .

ثم يحاول بعد قراءة عبارة تعريف قطرب توجيهها فيقول : " وقد يحتج لقطرب في قوله القافية هي الحرف الذى تبنى عليه القصيدة . فان الحرف اذا لفظ به مذكر ،نحو ح ر ف ،ويكون أراد الحروف. فأما الذى الحرف عبارة عنه ففيه قولان في أنه يجوز تذكيره وتأنيثه ،فان جميع ماكان على حرفين فالغالب عليه التأنيث ،مثل التاء والشاء وغيرهما وقد يؤنث ماكان على ثلاثة أحرف "(ص٧) .

وجاء مرة أخرى حول تعريف القافية فقال : وقال أبو الحسن لاتؤخذ الأسماء بالقياس انما يذكر منها ماجاء مذكرا ويؤنث ماجاء مؤنثا وقال سألت من أنشد:

لايشتكين ألما ما أنقين°
مادام مخ في سلامى أو عين°

فقلت أين القافية فقال :" أنقين°"(ص ٨) (١٣)

فهذا العربي نحا نحو ما أراده الخليل وطال عليه أن يقول من فتحة القاف الى آخر البيت ،فجاء بما هو أسهل عليه وما هو آنس به ،وذكر الكلمة التي انطوت على

القافية مجازا (ص ٨) .

وبعد ذلك جاء على ماهية القافية وهل تعنى آخر الكلمة على الاطلاق؟ أم البيت أو القصيدة ؟ وأول ذلك بأن أدخله في المجاز . وحين جاء على أن القافية نصف البيت قال :" وزعم بعضهم أن نصف البيت قافية ،يعنى الأخير ويقال له لم اذا نظمت البيت الى آخرة قلت قد بقيت القافية ؟ وأظنه يقيسه على من سمى البيت كله قافية وهو قريب منه والنصف الآخر أقرب الى القافية ،غير أن العرب لم تقل ذلك ،والواجب اتباعهم فيما سموه كما سموا القارورة لاستقرار الماء فيها، ومع هذا لايسمى كل ما استقر الماء فيه قارورة والاشتقاق لايقاس لئلا يقع اللبس "(ص ٨، ٩) .

وخرج عن تعريف القافية محاولاتعريف الشعر أو سبر أغوار ماهية الشعر فقال : " وقد سمع عن بعض الناس أنهم يقولون كلما ساغ سماعه ،وعذب ذوقه ،جاز أن يكون مما هو موزون ،وذلك خلاف ماوضعت العرب عليه أوزانها ،فانهم اذا سمعوا في القوافي "قال" مع "قيل" قالوا: اختلفت القافية ،وان كان آخرهما لامين لأن الألف لايقع معها غيرها ردفا"(ص ٩، ١٠) وأراد أن يحسم ماهية القافية فقربها استعارة يقول ابن الأعرابي رواية عن ابن جني عن أحمد الطبراني عن شيخ شأم عن البحتري "أنه قال : سمعت ابن الأعرابي يقول استجيدوا القوافي فان فيها حوافز الشعر" (ص ٩) . وعناد الاربلي مرة أخرى ليخطىء من يقول:" ان العرب لاتعرف الحروف . لأن أبا حية حين سئل أن ينظم قصيدة على روى القاف فقال:

كفى بالنأي من أسماء كافِ

فلم يعرف القاف . قال الاربلي " انهم أي العرب – ان لم يعرفوا الحروف فانهم يعرفون أصداءها وأجراسها ،ويعرفون ألفاظها طبعا ،والا فمن أين حافظوا على الروى كما ورد عنهم" (ص ١٠) .

وهنا قد يتساءل المرء ألم يطلع الاربلي على اختلاف حروف الروى في النصوص الشعرية لاسيما عند الشعراء الرجاز" أبي النجم وروْبة بن العجاج(١٤)؟ أو أنه لايعبأ بهذه النصوص ولايعتبرها مقياسا يحتذى ؟.

واختلاف هذه الحروف دليل أكيد على أن بعض القبائل ينطق الحرف المرسوم الآن بطريقة تقربه من حرف آخر كالسين والصاد والزاى مثلا ،والكاف والجيم .

وأنهم يتعاملون مع الصوت أكثر من تعاملهم مع "الرسم"

أقسام القافية :

بعد هذا التجوال حول " ماهية القافية وتعريفها أراد – أن يقسمها حسب هذا التعريف تقسيط ، ايقاعيا فوضع كل الاحتمالات التي يمكن أن تدخل تحت هذا التعريف فجعلها خمسة احتمالات .

فقال :

١– الأولى : تقع في ثلاث كلمات نحو قول الشاعر :

ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى
من الأمر أو يبدو لهم مابدا ليا

٢– تقع القافية من كلمتين نحو قول ابن ميادة :

كأن فؤادي في يد خبتتْ به
مُحاذِرةً أن يقضب الحبلُ قاضبُهْ

٣– وقد تقع القافية من كلمة واحدة كقول حطان بن المعلى :

أنزلني الدهر من على حكمه
من شامخ عال الى خفْض

٤– وقد تقع القافية من بعض كلمة وكلمة أخرى كقول أبي حية النمري :

وقالت فلما أفرغت في فؤاده
وعينيه منها السحرَ قلنَ له قُمْ

٥ ـ وقد تقع القافية من بعض كلمة كقوله :

ويومَ عقرتُ للعذارى مطيتي
فياعجبامن رحلها المتحمل (ص ١٠، ١١)

وهو بهذا التقسيم يكون من بين أول من حاول أن يلم بكل الاحتمالات المتاحة للقافية ،على أنه عامل الضمائر التي تتكون من حرف واحد كلمة " اتكاء"على المعنى لا اللفظة .

والاربلي لم يترك هذه القضية تنتهي لاسيما بين الخليل والأخفش ولكنه هذه المرة أرى يورد مقولة للأخفش وهي : أن قافية بيت عمرو بن كلثوم :

ألا هبي بصحنك فاصبحينا
ولا تُبقي خمورَ الأندرينا

عند الخليل من الراء الى آخر البيت(رينا) وعند الأخفش من كسرة الراء ،وحجته أنه قال : ألاترى أن الحرف يتغير كما قدجاء في عروض هذا المثال (بحينا) الحرف جاء في التصريع وجاء في ضربه راء قال فدل على أن الاعتماد على الحركة لا على الحرف (ص ١١ ،١٢) .

تلك المقولة غير موجودة في كتاب الأخفش " القوافي" وهي تتعارض مع تعريفه للقافية . وهذا التعريف هو الرأي الثاني لتعريف الخليل(١١) ،وتعريف الأخفش للقافية بعيد عن هذا التعريف(١٥) ورجع الاربلي مرة أخرى يدور حول تعريف الخليل المشهور للقافية ،ورد التعريف الثاني من " أنه " أول القافية الحركة دون الحرف "وقال : وقد ذكرنا فساد ذلك (ص ١٤ وانظر ص ٣) وختم هذه المناقشة بقوله : فهذا جملة مابلغني مما قاله العلماء في القافية " (ص ١٤) .

يتبين من ذلك أن الاربلي ابتدأ مناقشة القافية بجملة تعريفات واضعا الحقبة التاريخية في الاعتبار قدر استطاعته ،وان كان هذا المنهج لم يتبلور بعد ،أو لم يضعه الاربلي فيصلا في قضيته هذه . وتلك طريقته قربته من المنهجية العلمية ،وان لوحظ عليه أنه لم يتوثق من مقولة الأخفش التي لاتوجد في كتابه " القوافي " ،ولم يسمع عنه ذلك من الكتب التي اعتمدت على آراء الأخفش غير أن مسألة التعريف السابقة قريبة مما ناقشه الأخفش في السناد ـ الذي سيأتي ـ وهو في هذا لم يقصد تحديد القافية ، وانما ناقش حركة حرف داخل في تركيبة القافية " المقاطع الصوتية "(١٦) ،واعتبره الاربلي ـ فيما أظن ـ حدا للقافية عند الأخفش مع أنه حين ناقش تعريفه لها لم يكن هذا التصور عنده ،وانما كان يناقش كلمة " آخر كلمة " .

ثم قسم القافية الى سبع كلمات كما قسمها الى سبع أحرف ،وهو تقسيم حمداه اليه التصور العقلي لا الاستنتاج الاحصائي أو الاستقرائي ،فتصور أن الشاعر قد يقول في آخر بيت " لي بي له " فقال :" هذه سبع كلمات"(ص ١٣) ومرة أخرى يقول : " نعمتي لي وله ،فالقافية" تي لي وله): فالتاء من (تي) بعض كلمة وبعدها ست كلمات .

وصنيعه هذا كصنيع الخليل حين أفضى به عمله الرياضي الى بحور الدوائر،لاسيما تفاعل بحر السريع الذى استعمل فيه " مفعولات " وهي تفعيلة لاتوحي حركاتها ولا أوقاتها بالبحر مطلقا ،وعمد الى ذلك كي يستقيم مع دائرة " المجتلب " .

مستفعلن مستفعلن مفعولات
مستفعلن مستفعلن مفعولات(١٧)

أقسامها وايقاعيا :

واشترك الاربلي مع من سبقه من المشتغلين بالقافية حين قسمها الى خمسة أقسام : المتكاوس و المتراكب و المتدارك

و المتواتر و المرادف . لكنه انفرد عنهم جميعا بسعة الاطلاع وكثرة الاستشهاد ومناقشة الآراء في تسع صفحات ،تميزت هذه المناقشة بالاستقصاء والشمول ،وتعليل المصطلحات ،ولم يكن متجردا من التصور العقلي لهذه الأقسام .

وقسمها كغيره تقسيما آخر " قافية مقيدة " وأخرى مطلقة ،والمقيدة ثلاثة مقيده مجردة .مقيدة موسسة ،مقيدة مردفة مطلقة بخروج ،والوصل من لوازم المطلقة .

والردف ينقسم الى ثلاثة أقسام : ردف بالألف و الواو و بالياء . والوصل ينقسم الى ستة أقسام ليكون ألفا وواوا وياء وهاء الضمير هاء التأنيث وهاء السكت. واحترس مما يمكن أن يدخل في هذا التقسيم فقال :" ورأيت بعد ذلك ألف التثنية وواو الجمع وياء المتكلم لاتدخل فيما ذكروه ،ويحتاجون في ادخالها في الوصل الى غير ماقرروه فانهم لابد لهم من اشباع الحركات لتظهر الحروف الساكنة بعد الاطلاق ،وكذلك يقع في التقطيع ،وانما نعتمدها هنا على الحروف التي تظهر في اللفظ والخط مع الوصل والخروج ،وهي ستة أحرف : الألف والياء والواو وهاء الضمير وهاء التأنيث وهاء السكت التي لبيان الحركة . فلو سلم لهم على ماقرره في القافية : الألف والواو والياء لم تسلم لهم الهاءات الثلاث ،لأنها حروف قائمة بأنفسها غير متولدة من اشباع الحركة ،فتقع على خلاف القاعدة ويحتاجون الى كلام آخر غير الذي ذكروه يعبر به من هذه الحروف التي لم تدخل تحت أمثلتهم ،والذي يجمع بين المذهبين أن الوصل ينقسم الى قسمين : قسم موجود في الخط ضرورة كألف التثنية وواو الجمع وياء المتكلم وهاء الضمير وهاء التأنيث وهاء السكت ،وقد يكون الوصل والروى منها .

وقسم ثان يقع من اشباع الحركات فيصح على هذا والا فلا . وهذه الحروف ينفرد كل منها في الوصل ولا يقع حرفان من حرف وصلا ،فان أمدادها وأجراسها مختلفة ، فلو اجتمع منها حرفان لاختلف الصوت وكان معيبا " (ص ٢٦) .

وقبل ذلك قال :" والخروج ينقسم الى ثلاثة أقسام يكون ألفا وواوا وياء. وفي موطن آخر قال: فقد اجتمع تسعة أقسام أصول ،تحتها اثنا عشر نوعا فروع، وهذا يستوعب جميع مايقع منه القافية" (ص ٢٦) .

وكان الاربلي يحتكم دائما الى هذا الادراك الغني للجرس الموسيقي والصوتي بعد أن أضاف ميزة أخرى للشعر بأنه " يدخل فيه الحداء والغناء والترنم" ثم أشار الى الألف والواو والياء – وهي حروف مد ولين – بأنها تساعد على مد الصوت. والهاء أيضا فيها من الخفاء والهمس مايقربها من المد واللين . (ص٢٧) .

ويتضح من مناقشته لأقوال الأخفش أنه يحاول أن يوجهها أو يرد عليها فيما هو يقول : وأما اذا كان عروض البيت مؤسسا وضربه غير مؤسس فلا يجيزه الخليل وأجازه الأخفش وهو غير حسن نحو قول:

فطالما وطالما وطالما

غلبتَ عادا وكليب الأعجما

وكان الأخفش يقول : قد تنزلت (ما) من (طال) منزلة بعض كلمة فصارت كالكلمة الواحدة ،ولا حجة في ذلك (ص ٣٢) وهو في رده هذا لم يحتكم الى حجة أو رأي بل رفضه رفضا غير مبني على حيثيات تعزز رده ،وكأني به لمس ذلك من قول الأخفش " لأنهما صارا كلمة واحدة . ولولا أن ذا جاء ما أجزناه " (١٨).

وعن التأسيس جاء برأي كثير الذي أورده الأخفش فقال: سئل كثير عن قول

الشاعر :

أأطلال دار بالسباع فحمّتِ
سألت ،فلما استعجمتْ ثم صمّتِ
صرفت ولم تصرف أوانا وبادرت
نهال دموع العين حتى تعمّتِ

فقال : " لايجوز مع الميم غيرها . ثم قال الاربلي :" وهذا ليس بحجة ،فانه يجوز مع الميم جميع حروف المعجم ماخلا الألف فانها لاتجوز هنا " (ص ٣٣)[١٨] .

وفي رأيي أن الأربلي لم يطلع على رأي الأخفش كاملا حين أورد هذا الخبر في كتابه " القوافي " : "فقال: "فلزم الميم في القصيدة كلها . وزعموا أنهم سألوا كثيرا عنها فقال : لايجوز غير الميم ،وقد قال كثير فغير ما قبل التاء":

أصاب الردى مَنْ كان يهوى لك الردى
وجُنّ اللواتي قلن عَزّةُ جُنّتِ
وقلن لها ياعَزّ كلُّ مصيبةٍ
اذا وُطّنتْ يوما لها النفس ذلّتِ

فجاء بالنون واللام .[١٩] .

وهذا مما يؤيد أن سؤال كثير زعم أو أنه تراجع عن رأيه فقال هذه القصيدة ،وبهذا يسقط احتجاج الاربلي على كثير .

وأما سبب وجود الردف والتأسيس في الشعر فيقول الاربلي :"... ولما كان الشعر موضوعا للغناء والحداء ويحتاج الى مد الصوت في القافية ،جعل الردف قبل الروى ليساعد على مد الصوت مع الوصل والخروج ،فيعذب نظمه ويطيب سماعه ، وكذلك التأسيس للزوم الفتحة قبل الألف فيه لما فيها من مد الصوت" (ص ٣٦) .

ثم ضرب أمثلة لذلك . وبعد مناقشته للردف والتأسيس علل أسباب اجتماع ساكنين في القافية فقال: قد يجمعون بين ساكنين في القافية وجاؤا بالردف ليجبروا بالمد ماوقع بين التقاء الساكنين مثاله قول أبي النجم :

يا صاحِ ماهاجكَ من رسمِ خالْ
ودِمنةٍ قد أقفرتْ وأطلالْ

ونحو قول الآخر :

مالكَ لاتنبحُ يا كلبَ الزومْ
قد كنتَ نبّاحاً فمالكَ اليومْ

فلما اجتمع الساكنان جيء بالردف ،لتكون استطالة الصوت بالردف عوضا من التقاء الساكنين (ص ٣٧) .

وهذا التفسير الفني للردف والتأسيس لم أطلع عليه في الكتب التي تصدت للقافية والاربلي بهذا يحاول أن يتفرد بشيء لم يأت به من سبقه من الباحثين والمؤلفين ولعل اطلاعه على أغلب هذه المؤلفات جعله يتميز دائما بمعالجة قضاياه معالجة منفردة ،وتلك الميزة الحقيقية لعمله هذا .

وتطرق لوقوع الواو المفتوح ماقبلها والواو المضموم ماقبلها فلم يجزها لأنها لم تراع مد الصوت .

وكان الشكل الصوتي عنده فيصلا في كل أحكامه التي تطرق اليها في الحروف والحركات الملازمة للقافية ،ولاسيما حروف المد .

ثم ضرب أمثلة تصويرية لم يرها في شعر فقال : لايجوز"بيع" مع " بيع" ولا يجوز " قولا " مع " قولا " ،لأنهم يراعون مد الصوت في حرف العلة وأنهم يناسبون بينها ويكرهون اختلافها ،ولذلك كرهوا وقوع الألف مع الواو والياء ردفا لمخالفة الصوت ،لأنه اذا اختلف كان اقواء كحروف الروى ،ولما كان الردف ملازما حرف الروى كرهوا اختلافه ...) (ص٣٧) .

وتطرق للألف مع الواو والياء فقال: وأما الألف فانها فارقت الواو والياء لأن الألف لايكون ماقبلها الامفتوحا ،وأما الواو والياء فقد ينكسر ماقبلها ،وينضم

ويفتح،ويجوز حركتهما أنفسهما في مثل غزو وظبي (ص٣٧) .

وحين تكلم على الروى أورد أولاتعريف الأخفش وهو المصطلح الشائع عند الجمهور وقال به قبله الخليل فقال: " والروى عند أبي الحسن الأخفش هو الحرف الذى تبنى عليه القصيدة ويلزم في كل بيت نحو قول الشاعر:

اذا قلّ مال المرء قل صديقه

وأومتْ إليه بالعيوب الأصابعُ

فالعين روى وهو لازم كما قال ،ولكن يبقى عليه في رسمه دخل،فان التأسيس يلزم في كل بيت ،والردف أيضا والوصل والخروج . فهذه الحروف التي تلزم القافية ولايصح رسمه نحو قوله :

رحلت سمية غدوة أجمالها

فهذا البيت قد لزم فيه الردف والروى والوصل والخروج ،فلا يصح قوله :" مالزم في كل بيت" وأقول انه أراد أن هذه الحروف وان لزمت القافية فانها تتغير وتختلف فتارة تقع القافية مردفة ،وتارة مؤسسة ،وطورا تقع مجردة مقيدة ،وطورا تجرى مطلقة "...(ص ٣٩ – ٤٠) .

وهو بهذه المناقشة لايرضى بهذا التعريف الذى أورده الأخفش ،لأنه يبحث عن تعريف مانع جامع كما يقول المناطقة ، ولكن الاخفش في تعريفه أضاف كلمة واحدة وهي قوله :" في موضع واحد" لم يوردها الاربلي ثم استعان على هذا التعريف بتحديد هذا الموضع في البيت السابق حيث قال:" فالعين روى" واحترز مرة أخرى لكي لايفهم من تعريفه أنه الحرف الأخير من كل بيت فقال :" ويلزم بعد الروى الوصل والخروج" (٢٠).

أما اضافة الاربلي لهذا التعريف فقد قال:" وعندى أن الروى هو ثالث التأسيس أو ثاني الردف" (ص ٤٠) .

وهو بعد هذه المناقشة يلتمس العذر للأخفش فيقول:" فقد تبين وجه العذر وانفرد الاربلي عن غيره من العلماءالذين ناقشوا حروف الروى فجاء على اختلاف العلماء فيها اذا كانت ألفا أو"واوا" أو هاء للضمير أو التأنيث أو السكت التي لبيان الحركة ،ثم تطرق لجواز مجيءتلك الحروف رويا وضرب شواهد على ذلك في خمس صفحات(ص ٤٠– ٤٥) . ثم تحدث عن المواضع التي لاتكون هذه الحروف رويا.

وهو – فيما أرى – من أكثر العلماء اهتماما بذلك حيث تتبع كل الحروف واضعا "الصوت" عملية حاسمة في التعريف، واتخذها ميزانا للتفريق بين هذه الحروف وهل هي روى أم وصل أم خروج.... وتلك ميزة أكسبته التفريق بين الشكل الكتابي والصوت المنطوق " المسموع ".وحين ناقش تلك القضية أفضت به مناقشته الى الحديث عن الوصل ومجيئه بعد الروى وأنه يقع بأحد حروف ستة وهي الألف والواو والياء وهاء التأنيث وهاء السكت التي لبيان الحركة متحركات أو سواكن ...وقد سبق أن بين مواضعها اذا كانت رويا وهاهو ذا يعود اليها مرة أخرى في حالة كونها وصلا لارويا فيقف معها وقفة مطولة (من ص ٤٨ – ٥١) .

أما الخروج فيقف عنده وقفة حاسمة في نقاط محددة فعرفه : بأنه الحرف الذى يقع بعد الوصل ليس بينهما حاجز، ويكون ألفا أو واوا أو ياء (حروف لين).

ثم جعل الأصل في الخروج الألف وقال: " وأما الواو والياء فغرع على الألف" . واستشهد بما قاله ابن جني " جعلت الألف أصلا لما فيها من طول المد بخلاف الواو والياء.(٢١) . وأعقب ذلك بقوله " وأرى ان الألف لما لزمتها الفتحة قبلها كان من المد ماليس في الواو والياء

فان ماقبلهما يقع مفتوحا ومضموما ومكسورا وموقوفا ،والفتحة أخف الحركات وهي ملازمة الألف قبله ،فلذلك جعل أصلا واذا كانت خروجا لزم ان تقع هاء التأنيث قبلها وصلا . وهي ضمير المؤنث فقوى خروج الألف لذلك . والواو والياء لاتقع الا مع ضمير المذكر اذا كان وصلا وكان أحدهما خروجا (ص ٥٢) .

وهو حين يؤيد ابن جني فيما ذهب اليه يوضح هذا التأييد بتركيزه على " صوت المد " الواضح في الألف ،والذي تفتقر اليه الواو والياء حين يلازمهما الفتح،وبما أن الفتحة أكثر موافقة للألف وهي ملازمة له ،فان المد فيها أكثر وضوحا من الياء والواو.

وأفرد بابا كاملا الحركات التي تقع قبل الألف والواو والياء وهاء الضمير وهاء التأنيث وهاء السكت التي لبيان الحركة ،واقتفى أثر العلماء قبله ،فهي عنده : الرس والاشباع والحذو والتوجيه والمجرى والاطلاق والنفاذ والتعدي والمتعدى والغلو .

الا أنه خالف بعضهم حيث ألحق المتعدى والغالي بالحركات ،مع أن الغالي هو الحرف الذي ينشأ من اشباع الغلو (٢٢)، والمتعدى الحرف الذي ينشأ من اشباع التعدي .

ولم يضعهما في أقسام الحروف ،لأنه – من وجهة نظره – لا أصل لهذين الحرفين وانما نشأ من الغلو والتعدي فصارا معهما كالشيء الواحد ،وكان موضع الحركات أولى بهما من موضع الحروف ، واستند الى ذلك بأن الأخفش وضعهما في هذا التقسيم (ص ٥٣) وهما في كتاب الأخفش تحت عنوان (باب مايلزم القوافي من الحركات) (٢٣) . ولعل وقفته مع الأخفش في كل مصطلح من مصطلحات القافية اللافية تنبيء عن اهتمامه بآراء الأخفش محتفيا بها مرة بالتأييد وأخرى بالمناقشة فله وقفات متأنية معه . لعل أكثرها وضوحا وقفته عند تعريف الاشباع : فهو عنده : حركة الدخيل – والدخيل هو الحرف الذي بين التأسيس والروي أما الأخفش فهو يحدد الروي بالمطلق،ورد الاربلي هذا التحديد فقال: وليس بشيء فان الاشباع يقع قبل المطلق والمقيد ، فالمطلق نحو قول النابغة :

عفا حُسْمٌ من فُرْتنى فالفوارعُ

فجنبا أريك فالتلاع الدوافعُ

فكسرة الفاء هي الاشباع ،والألف قبلها تأسيس ،والعين روي والواو بعده وصل (دوافعو) .

والمقيد نحو قول :

لما رأيت مواردا

للموت ليس لها مصادرُ

فالدال دخيل وكسرته اشباع .

وبعد أن أورد رأيه هذا يورد رأيا آخر للأخفش وهو أنه (لايجوز الضم مع الكسر،ولا الفتح مع الكسر وعلل ذلك بأنه لم يقل الاقليلا) (ص ٥٤) (٢٤) .

غير أن الاربلي يرد ذلك مستندا الى رأي الخليل حين أجاز وقوع الضمة مع الكسرة ،لأنه يعاملها معاملة الألف والواو والياء معهما ردفا . فجوازه اجتماع الضمة والكسرة اشباعا جواز صوتي مقبول ،لأنهما حركتان شبيهتان بالواو والياء صوتيا على مسافة صوتية أقل. فهو يستند في ذلك الى الحركة الصوتية بغض النظر عن الرسم ،ثم عضد رأيه بأن " العرب تجرى الحرف مجرى الحركة،والحركة مجرى الحرف" (ص ٥٤) .

ثم قال:(ومما أجريت فيه الحروف مجرى الحركات حذفهم الحروف للجزم والوقف في نحو" لم يقض " و " لم يرم " كحذفهم

الحركات فيها في حرف (لم يضرب واضرب) (ص ٥٤ – ٥٥) .

وأراد بعد ذلك أن يتطرق للمشابهة الملازمة للتأسيس والردف في كون كل واحد منها بألف (حاتم ،حام) ،مما أفضى الى المشابهة بين الدخيل والروى فكل منهما يقع بعد ألف لازمة ،فألف الردف مع الروى كألف التأسيس مع الدخيل " فلذلك أجريت حركة الدخيل مجرى حركة الروى فقبح اختلاف حركة الروى كقبح اختلاف حركة الدخيل فصار اختلافهما كالاقواء ونحوه "..(ص ٥٥) .

ولم يقف الأمر عند الحركة فان بعض العروضيين طالب أن يكون الدخيل حرفا واحدا،ونرى الاربلي في مناقشته هذه مناقشة منطقية عقلية اذ يقول:" ان الحرف أقوى من الحركة ولابد من الفرق بين المشبه والمشبه به فيعطى السبب الأقوى الحكم الأقوى ،ويعطى الأضعف الأضعف ، ألا ترى أن " أحمد " لما أشبه " أركب " فجاء على وزنه علما أعطى حكم الفعل وهو منعه الجر والتنوين ، اذ ليسا في الفعل ،ولم يعط جميع أحكام الفعل ، فكذلك لايلتزم الدخيل حرفا بعينه لمشابهة الروى ،لأنه ليس – وان اشبهت ألف التأسيس – ألف الردف – تبلغ أن تكون ردفا في الحقيقة (ص ٥٦) .

ثم تحدث عن اختلاف اشباع الروى اذا كان مقيدا أو مطلقا فقال:" اختلافه – أي الاشباع – والروى مقيد أقبح منه والروى مطلق وضرب مثلا لذلك من شعر الحطيئة فقال:

وهم سقونى المحض اذ قلصت عن الماء المشافر

وقال:

الواهبُ المائة الصفايا
فوقها وتَرٌ مظاهَرٌ

ثم احتج على العروضيين حين سموا اختلاف حركة ماقبل الروى توجيها " وقال: ولا أرى ذلك ،لأنهم اذا سموا الاشباع بالتوجيه وقع اللبس وان كان كل منهما حركة ماقبل الروى (ص٥٧) .

فالتوجيه عنده " حركة الحرف الذى قبل الروى المقيد ،واستشهد بقول طرفة:

أصحوتُ اليوم أم شاقتك هرٌ

ومن الحب جنون مستعرٌ

فكسرة العين توجيه ،والراء روى ،فعلى هذا المثال يصح التوجيه .

وأراد أن يحدد الصورة الصوتية لمقطع القافية غير المرغوب فيه في الحذو على أربع صور فقال: اعلم أنه لايجوز "قيل" مع "قيل" ولا "قول" مع"قول" ولا"قول"مع "قيل" ولا"قيل" مع"قول" (ص ٥٨) وهو بهذا يصنع الصور الأربع .

ثم رجع مرة أخرى لتعريف العروضيين للتوجيه فقال: وأما قولهم التوجيه حركة ماقبل الروى المقيد ،فهذا الكلام على اطلاقه لايصح ،فان الروى المقيد يقع قبله تارة الدخيل ومع هذا لانسمي حركتهما توجيها" (ص ٥٩).

ثم قيد بعد ذلك هذا التعريف المطلق في نظره فقال: " والواجب أن يقال التوجيه حركة الحرف الذي قبل الروي المقيد المجرد القافية" (ص ٥٩) .

وتحدث عن فرع من فروع التوجيه – أهمله العروضيون – كما قال – وهو في حالة حركة ماقبل الروي المطلق المجرد وهي كحركة ماقبل الروي المقيد ولم يسموها وهي داخلة في القافية ،وكل مادخل في القافية قد سماه الخليل باسم ماخلا هذا، ومثاله قول الشماخ يرثي عمر بن الخطاب – رضي الله عنه –(٢٥)

جزى الله خيراً من أمير وباركت
يد الله في ذاك الأديم الممزق

فمن يَسْعَ أو يركبْ جناحي نعامةٍ
ليدركَ ماقدمتَ بالأمس يُسْبَقِ
قضيتُ أموراً ثم غادرتَ بعدها
بوائحَ في أكمامها لم تُفَتَّقِ
وما كنتُ أخشى أن تكون وفاته
بكفي سبتنى أزرق العين مُطرقِ
أبعد قتيل بالمدينة أظلمتْ
له الأرض تهتز العضاهُ بأسْوُقِ
تظل الحَصَانُ البكر تلقى جنينها
نشاخبر فوق المَطِيِّ مُعَلَّقِ

فهذا الروي مطلق وقافيته مجردة وقد اختلف ماقبلها من الحركة كاختلافه فيما قبل الروي المقيد المجرد وليس له اسم ولا بأس به لو عد توجيها" (ص ٦٠).

وأراد ان يستطرد استطرادا يفضي الى حقيقة ان الضرب السالم من الزحاف يأتي الاوآخره ساكن بعد حركة" (ص ٦١) ثم طفق يحصر التفاعيل التي آخرها ساكن وهي سبعة (مفاعلين ،فاعلاتن ،مستفعلن، مفاعلتن ،متفاعلن ،فعولن ،فاعلن). وتحدث بعد ذلك عن الروي المقيد الذي زاد على أصله شيء فقال: ولايكون ماقبل آخره الاساكنا " ثم وزعه على ثلاثة أضرب ... أوردها في صفحة (٦٢ - ٦٣) ولم يكن له فيها الا حسن التبويب ومحاولة الاحاطة والشمول . (٢٦)

ولعله أول من علل تسمية المجرى والاطلاق اذ يقول: وانما المجرى والاطلاق جعلا اسمين لحركة الروي ،فالمجرى مشتق من جريان الصوت في الروي في حروف اللين، والاطلاق مشتق من اطلاق الحركة على الروي غير المقيد فان المقيد لامجرى له وهما اسمان على مسمى واحد". (ص ٦٣)

وهو بهذا التعليل اللطيف يصبح فيما أرى من أول من تنبه لهذا الفرق الدقيق بين الاطلاق والمجرى.. اذ المجرى" جريان الصوت" على مايبدو من هذا التعليل سابق للاطلاق" فبعد تمام العملية يأتي" الاطلاق.

وعقد للتعدي والمتعدي فصلا جاء على تفصيلهما تفصيلا دقيقا استغرق صفحتين حيث عرج على نقطة هامة وهي أن التعدي والمتعدي لايجتمعان مع الغلو والغالي ،لأنهما يتقاربان في اللفظ ،فالغلو هو حركة الروي المقيد بالكسر فـ " المخترق " اذا حركت " المخترقي " فهذه الياء تشبه ياء " مخمصهي " في المتعدي .

فلو وقعت ياء المتعدي مع ياء الغالي لصار الوصل خروجين وهما يشبهان بعضهما بعضا فاستغنى في كل موضع باحداهن عن الأخرى (ص ٦٦) .

ثم عرج على الفرق بين ياء المتعدي وياء الغالي فقال :" ان ياء الغالي تقع نونا (المخترقن " وياء المتعدي لايقع نونا . وهذا موضع غريب لايعرفه الاحذاق علم القوافي " (ص ٦٦) .

وبعد مناقشة المتعدي وأنه يمتنع وقوعه على الألف لئلا يصير للبيت الواحد وصلان" (ص ٦٦،٦٧) وبأن المتعدي والخروج لايجتمعان ،فكل واحد منهما مقام صاحبه".

وقد لجأ لهذه الفروق التي أغفلها المهتمون بالقوافي قبله ،لأنها نطقا لاتقع ،وتصورا لاتسمى باسمين مختلفين، ويشبه بعضها بعضا ، الا أن ياء المتعدي لاتقع نونا ،بينما الغالي تصير،وان الخروج لايكون الاياء أو واوا أو ألفا بعد هاء الاضمار، اذا كانت وصلا .

والمناقشة نفسها يعيدها مع الغلو والغالي وأن الأخيرة تقع ياء ونونا نحو " المخترقي " و " المخترقن " وأن نونه تنوين ،ولا يعتد بهذه الزيادة " الياء" و " التنوين " في التقطيع . فالغلو هو اشباع حركة الغالي .

وعنده ان الغلو والغالي يقعان مع حروف القافية كلها الاالخروج والنفاذ فلا

يقعان معهما (ص٦٧) وعلل ذلك بأن صورة التعدي والمتعدي كصورة النفاذ والخروج فقوله :

هيهات من مخترقن هيهاء هو

فقد اتبع هاء وصلة واوا " هيهاء هو " والواو هنا هي الخروج ،وقول أبي النجم :

تنفش منه الخيل مالا تغز له هو

فهاء الوصل اتبعها واو الخروج ،فالذي يمنع من اجتماع الغالي مع المتعدي هو المانع من اجتماعه مع الخروج والنفاذ ولا فصل بينهما (ص٦٧)

عيوب القافية :

بعد هذه المناقشة التي شملت حروف القافية وحركاتها جاء على عيوبها حين قسمها الى عيوب في الحركات وهي: الاقواء والاكفاء والسناد والاجازه وعيوب في المعاني : الايطاء والتضمين والتحريد والرمل والنصب والبأو .

الاكفاء والاقواء :

غير أنه خلط في هذا القسم بين الحركات والحروف حيث اعتمد على رأي الخليل حينما جعل الاكفاء هو الأقواء وأورد نقطة الاختلاف بين الخليل والأخفش فأورد الشواهد التي استشهد بها الأخفش وهو على هذه الصورة يكون من العيوب في الحروف لا الحركات .. حيث قال الأخفش " رأيت بعضهم يجعله اختلاف الروي.وأنشد

كأن فا قارورةٍ لم تُعْفَصِ
منها حجاجا مقلة لم تَلْخَصِ
كأن صِيرانَ المها المُنَقَّزِ

فقال هذا هو الاكفاء (ص ٧٢)[٢٧]. ثم أورد أبياتا متفرقة يختلف فيها الروي بين " الزاي والصاد ،والميم والنون ،والطاء والدال ،والنون والميم ،والصاد والسين ، والجيم والباء .

وحين أورد أشعارا حروف رويها بين الميم والنون ،ووجد كثيرا من ذلك في أشعار العرب ، أراد أن يسوغ هذا العيب بأنه يقع من أطلاف العرب وجفاتهم ، وامائهم وممن لايخالط ملوك العرب وفصحاءهم (ص ٧٤) .

وحين جاء الروي بين اللام والميم ،والراء والباء :

ألاقد أرى ان لم تكنْ أمُّ مالكٍ
بملك يدي إن البقاء قليل
رأى من رفيقه جفاءً وريبةً
اذا قام يبتاع القِلاصَ ذميم
خليلي سيرا واتركا الرَّحْلَ إنني
بمهلكةٍ والعاقباتُ تدور
فبيناه يُشري رحلَه قال قائلٌ
لِمَنْ جملٌ رِخْوُ المِلاط نجيبُ

قال : وقد وقع ماهو أفحش من هذا كله فأورد الأبيات ثم قال :

وهذا مستهجن لبعد مخارج حروفه (ص ٧٤) وهذا القول لم يقل به الأخفش حين أورد الأبيات[٢٨].

وتطرق لحرف الروي في شاهدين أحدهما لأبي جهل :

فما تَنْقِمُ الحرب العَوانُ مني
بازلُ عامين حديثُ سِنّي
لمثل هذا ولدتني أمي

وثانيهما :

ويل لبُرنيِّ الجراب مني
تقول سِنّيٌّ للنواة طِنّي

فقال :" ان الأبيات الأخيرة (أي البيتين) رويهاالياء ولايكون غيرها . أما الأولى " أبيات أبي جهل " فان رويها ماقبل الياء وهو " النون ،الميم " وقال: وهذا موضع يشتبه على كثير من علماء العروض (ص ٧٥)[٢٩]. وبين سبب اختلاف حروف الروي في النصين بأن قصيدة أبي جهل لايمكن اطلاق رويها .. فليس دونه ضرب أقصر منه .. والأبيات الأخيرة كذلك لايمكن اطلاقها ،لأن رويها " طني" هكذا

(ص ٧١) يريد الياء ،لأن الياء منها ضمير المؤنث والحركة فيها لايجوز من حيث جازت في ياء المتكلم (ص ٧١) .

وحين جعل بعض العروضيين الاكفاء اختلاف ماقبل حرف الروي المقيد نحو قول:

وقاتمِ الأعماق خاوي المُخْتَرَقْ
أَلَفَّ شتى ليس بالراعي الحَمِقْ
مصبورة قرواء هرجاب فتُقْ

حيث صار ماقبل الروي "الراء" في الاول مفتوحا والثاني "الميم" مكسورا والثالث "التاء" مضموما .. فهذا النوع من الاكفاء لايراه الاربلي اكفاء ،لكثرة وقوعه في أشعار فصحاء العرب وفحولها (ص ٧٩) واستشهد بشعر امرىء القيس وطرفة بن العبد. (٣٠)

السناد:

وعقد فصلا للسناد أورد اختلاف علماء العروض فيه ؛فمنهم من جعله " كل عيب يقع في القافية " أو " اختلاف القافية والتأسيس " ومنهم من جعله كالاقواء أو الاكفاء ،وفريق جعله اختلاف حركة الدخيل أو اختلاف الردف .

ولكنه يميل الى تعريف الأخفش له ؛ بأنه " كل عيب يقع في القافية قبل الروي وبعده " (ص٨٠) (٣١)

وفي سناد الاشباع اختلاف بين الخليل وتلميذه الأخفش ،فالخليل ومن تبعه لايعدون مطلق اختلافه عيبا ..غير أن الأخفش يرى أن الضمة مع الكسرة جائزة والفتح مع الضم أو الكسر عيب،ثم أورد أمثلة لذلك .. منها قول الشاعر:

يانخل ذاتِ السِّدرِ والجداول
تطاولى ماشئتِ أن تطاولي

فالواو في " جداول " مكسورة وفي (تطاولي) مفتوحة والخليل لايعتبره عيبا واتفق الاربلي معه فقال:" ان الدخيل لما جاز أن يقع في القصيدة بجميع حروف المعجم ولم يلزم حرفا بعينه ولم يعب ذلك ، أجرى الخليل حركته مجرى حرفه وقاسها ، فان تغير الحركة أخف من تغير الحرف. (ص٨١) (٣٢)

ويوافق الأخفش في سناد التوجيه اذ يقول : " وأما سناد التوجيه فمختلف فيه وهو حركة ماقبل الروي المقيد. وأرى أن المطلق لاحق به وان لم يذكر البته، وكأن الخليل يجيز اجتماع الضمة مع الكسرة ويمنع اجتماع الفتحة مع أحدهما ،وكان الأخفش لايراه عيبا ،لكثرته في أشعار العرب الفحول الفصحاء ،وأرى رأيه فيه (ص٨١) ثم أراد أن يعلل رأي الخليل حين منع اجتماع الفتحة مع الضمة أو الكسرة ، ورأى الأخفش حين أجازه فقال:" الخليل قاسه على الحروف في الردف فكما لايجوز اجتماع الألف مع "الواو" و"الياء" ولا مع احدهما ردفا فكذلك لايجوز اجتماع الحركات قبل الروي ،والأخفش يرى أن الحركات أخف من الحروف ولاسيما في الروي المقيد ،فانه لاوصل له ولا خروج (ص ٨١) .

أما سناد الردف فقد أورده كما ذكره العروضيون ولم يناقشه طويلا لأنه ؛ لاخلاف حوله .

ووقف طويلا عند سناد الحذو من ص (٨٢ – ٨٥) .

اذ هو حركة ماقبل الردف،فالضمة مع الكسرة جائز وقوعهما ،والفتحة لايجوزوقوعها مع الضمة أو الكسرة ،واستند على جواز ذلك بجواز اجتماع الواو والياء ردفين في قصيدة واحدة وعلى غير جواز الألف مع الواو أو الياء .

ثم أورد رأي ابن جنى الذي لم يمنع اجتماع الفتحة مع الكسرة أو الضمة اذ قال: " وليس بعيب فظيع وانما هان ذلك عندهم، لأن الفتحة تجري مجرى الكسرة وتعاقبها في كثير من الكلام " (ص ٨٢) وهذا الرأي غير موجود في مختصر القوافي لابن جني،وأنما

الموجود أمثلة تعد السناد حين تجتمع الفتحة مع الكسرة أو الضمة فيه عيبا.

ألا هبي بصحنك فاصبحينا

ثم قال فيها: تصفقها الرياح اذا جرينا

وقال الآخر:

لقد ألِجَ الخباءَ على جَوَارٍ

كأن عيونهن عيونُ عِيْنٍ

قال:

وأضحى الرأس مني كاللُّجَيْنِ (٣٣)

ولعل الاربلي اعتمد على أحد كتب ابن جني المفقودة، يؤيد ذلك استشهاد ابن جني بأمثلة نحوية وصرفية، واستشهاده بأبيات شعرية خلا منها مختصره. (٣٤)

وبعد حديثه المستفيض عن السناد بأنواعه علل التسمية بأن السناد مشتق من قولهم " خرج بنو فلان متساندين " أي على آراء مختلفة غير متفقة، فلما كان السناد اختلافا في القافية وتغيرا عن المعتاد في الشعر سمي سنادا (ص٨٥) (٣٥).

الاجازة :

والاجازة بالزاي - وبالراء - عند الاربلي نوع من الاكفاء الا أن حروفه أبعد مخرجا من حروف الاكفاء، كوقوع الطاء والدال واللام والميم والشين: ثم أورد مثالا لذلك:

إن بني الأبرد أخوالُ أبي

وإن عندي إن ركبت مِسْحَلي

سمٌ ذرا ريح رطاب وخشل

فاجتمع هنا الباء واللام والشين رويا.

وهو في تناوله للاجازة قريب مما أورده التبريزي (٣٦)، غير أن التنوخي - وهو فيما يبدو - أقدمهما (كان حيا ٤٨٧هـ) أورد اختلاف العروضيين حوله من " أنه اختلاف في التوجيه أو اختلاف الروي:

قبحت من سالفة ومن صدغ

كأنها كشية ضب في صقع

أو اختلاف عروضيين في قصيدة واحدة وأخيرا جاء على تقييد الروي وتركه هكذا مطلقا، لم يحاول أن يحدد هذا التقييد. (٣٧)

عيوب المعاني :

بعد أن انتهى الاربلي من تناول العيوب التي تلحق الحروف والحركات استعرض عيوب المعاني ..

فابتدأها بالنصب :

حيث أورد تعريفات له منها " كل شعر قام في أصل الدائرة غير مجزوء " " النصب الاستواء، والاستواء ليس من العيوب " " النصب اسم لكل شعر تام البناء سالم من السناد غير مجزوء ولا مشطور ولا منهوك" . (ص ٨٥) .

وهو بهذا التعريف يخرج " النصب " من العيوب، لأن الشعر المجزوء ناقص والنقص عيب، وهو كثير في أشعار العرب . بيد أنه غير معيب عندهم . واتكأ على العلماء فأورد قول أبي الحسن.. قد يجوز أن يسمى الشيء ليفصل به بين الشيء وغيره، (ص ٨٦) .

ثم أورد احتجاج الأخفش بقول الخليل " الرس هو من رس الحمى وهو أولها " ولم يقنع الاربلي باحتجاج الأخفش اذ رد عليه بقوله : " وهذا واضح، ومع ذلك فكان الحاقه بغير العيوب أليق، ولا أرى شيئا لم يذكره الخليل الا وفيه للقول مجال وأرى أن النصب انما أراد أبو الحسن به كل شعر تام البناء جار على أصول الدوائر فانه فيه مرفوض غير مستعمل كأصل المديد التثمين، والمضارع التسديس، وكذلك المقتضب والمجتث، فتام هذه الأبحر معيب . (ص ٨٦)

والاربلي قد أدرك مشكلة الدوائر التي وضعها الخليل حيث استنتج منها تصورا غير موجود في الشعر .. فلمس الاربلي هذه النقطة لمسا خفيفا مثبتا أن النصب ليس

ناقصا في ذاته ،وانما نقصه جاء من الدوائر التي أوقعت الخليل في افتراض وزن غير موجود لاسيما وهو قد بنى أوزانه (تفاعيله) على الاستقراء والاستنتاج وليس التصور ،وكأني الاربلي يرفض قياسية الدوائر،لأنها تفضي الى نماذج متعددة غير موجودة أصلا،حتى حاول بعض الناظمين أن يتتبع ذلك فيقول عليه نظما لايرقى بأي حال من الأحوال الى منزلة الشعر،لأن نظام العروضيين أرادوا أن يحققوا التصور الذي وضعه الخليل بن أحمد الفراهيدي نتيجة العمل الرياضي الذي قام به في الدوائر.

البـــأو :

وأما البأو فان الفرق بينه وبين النصب -" على رأي من قال: ان النصب السالم من السناد-" أن البأو تجنب المستحسن من السناد دون المستقبح منه ، " أي مجيء الضم مع الكسر " .

الايطـــاء :

بعد أن تحدث الاربلي عن عيوب المعاني شرع في ذكر عيوب الشعر ولعل أكثرها حظوة عنده "الايطاء " الذي أفرد له احدى عشرة صفحة من (٨٧ - ٩٨) شملت تعريف الايطاء وأن العرب تعده عيبا يدل على عي الشاعر وقلة مادته حتى يضطر الى اعادة القافية بلفظها ومعناها (ص٨٧) .

ثم أورد نقطة خلاف بين الخليل والاخفش وابن جنى حيث جعل الخليل " الليلة " وليلة : " ايطاء " في قول الشاعر :

يارب سلّمْ سُيُرْهُنَّ الليلهْ
وليلةٍ أخرى وكل ليلهْ

بينما لايعدها الأخفش ايطاء" ووافقه ابن جنى على ذلك، معللا رأي الأخفش بقوله: " لأن لام التعريف اذا دخلت على نكرة كستها من التعريف ماتفارق حالها في التنكير ،وتصير كأنها كلمة أخرى(ص٨٧) (٣٨) ومن هذه النقطة بنى ابن جنى قياسا عليها " يقوم " مع " سيقوم " قافيتين لا ايطاء فيهما ،معللا ذلك بأن السين قد أخلصت المضارع للاستقبال دون الحضور ،كما أخلصت اللام (يقصد أل التعريف) النكرة للتعريف دون الاشاعة والتنكير ،فحين جاز " الرجل " مع " رجل " يجوز " يذهب " مع " سيذهب " (ص٨٧) (٣٩) .

وأورد الاربلي ماأورده ابن جنى لتكرير القافية (ويريد بها هنا الكلمة الأخيرة ،مسقطا تعريف الخليل لها) في أول البيت الذي يليها وهو دليل على قوة الشاعر وحسن صنعته نحو قوله (ص٨٧) :

وأحدثُ موقفٍ من أُمِّ سَلْمٍ
تَصَدّيها وأصحابي وقوفُ
وقوفٌ فوق عيسٍ قد أُمِلَّتْ
براهُنَّ الإناخةُ والوجيفُ
وجيفٌ بالقُنِيِّ فهن خُوصٌ
وقلةُ مايذقن من العذوف
عذوفٍ من قوامٍ غير لونٍ
رجيع الفرثِ أولوك الصريفُ
صريفٍ ثم تكليف القوافي
كأن سراةَ جِلَّتها الشتوفُ

فهذه الأبيات قد أعاد قافية كل بيت منها أول البيت الثاني نحو " وقوف "في القافية ثم قال في أول البيت الثاني"وقوف" فهذا واشباهه محمود عندهم (أي العرب) (ص ٨٨) .

وفيما يبدو أن الاربلي أخذ تعريف الايطاء على أوسع أبوابه ،فالمقصود تكرير كلمتين في قافيتين بيد أنه التزم بالتعريف حين قال:" اعادة لفظ القوى بعينه في بيتين في القصيدة " (ص٨٦)فسواء كان هذا اللفظ في آخر البيت أو في أوله ..وهو احتراز تنبه اليه ،وان لم

يكن مقصودا عند علماء العروض . فالايطاء " رد كلمة قد قفى بها مرة "(٤٠) أو" ان تجمع في شعر واحد بين كلمتين بلفظ واحد ومعنى واحد".(٤١)

وهذا الاحتراز الذي تنبه له الاربلي جاء من اعتقاده بأنه لم يجد تعريفا مانعا جامعا للايطاء ،فأخذ التعريف على أوسع احتمالاته وبدأ يناقشه مناقشة جزئية .

والاربلي – فيما أرى – وافق ابن جنى وقبله الأخفش بأن " الكلمتين" اذا اختلفتا تركيبا ونتج عن هذا الاختلاف تعدد معنييهما فلا ايطاء ،أما اذا اتفق الصوت والرسم واختلف المعنى فانه عند الاربلي ايطاء لامحالة حيث يقول :" واذا اتفق لفظ الايطاء واختلفت معانيه فانه ايطاء لامحالة نحو قول الراجز :

لئن رجعتُ من دمشق صالحا
لأجشمنَّ العين سترا صالحا
حتى أوافي بالعراق صالحا
اني رأيتُ صالحا لي صالحا

فهذا ايطاء وان اختلفت معانيه لأن كل لفظة من قوله " صالحا " انما يريد بها ضد الفاسد فالمعنى في جميعها واحد . (ص ٨٩) .

ولكنه في شرطه السابق " اتفاق اللفظ واختلاف المعنى " حين بدأ في تطبيقه انقسم هذا التعريف عنده فيما أرى الى قسمين (اختلاف المعنى في خصوصية الكلمة ،واتفاق المعنى في عمومية الكلمتين وضرب " ب " " صالحا " مثلا لذلك ثم اتكأ على ظاهر التعريف " اتفاق واختلاف المعنى " فقال:"فان اتفق اللفظان واختلف المعنى كالعباس والعباسي تريد بالأول العلم وبالآخر الصفة وهو ضد البسام جاز ولم يعد ايطاء ،ولو وقعا بغير لام تعريف كان أحسن ،ولا يكون ايطاء" ،لأن الكلمة تبعد عن العلمية وتقرب من الصفة) (ص ٨٩) .

ولكنه في هذه القضية كان قلقا فلم يستطع الحسم والتفريق ،لأن مايقال في " العباسي " يقال في " صالح " علما أو صفه .. وكأنه تنبه لسؤال قد يسأل عنه حيث قال : " فان قيل ان العلم هناك على حكم الصفة كالحارث والأحوص" فالجواب أن العباسي وان كان فيه معنى الصفة فعلى كل حال هو علم (ص ٨٩) وهذا رد غير مقنع ،وكأني به أحس بذلك فاتكأ على رأي الخليل اذ قال :" وبعد فلو لم يجمع بين هذه كان أليق وأولى" (ص ٨٩) .

وللقلق الذي ساور الاربلي أورد أبياتا استشهد بها ابى جني(٤٢) عن خلف الأحمر:

أما تراني رجلا كما ترى
أحملُ فوق بزتي كما ترى
على قَلُوصٍ صعبةٍ كما ترى
أخاف أن تطرحني كما ترى
فما ترى فيما ترى كما ترى
.....

فقال : لو كان عدة هذه الأبيات ثلاثة لكان الخطب فيها أيسر .(ص ٩٠) كنت تجعل واحدا منها من روّية العين كقولك كما تبعد ،والآخر من روّية القلب بمعنى العلم، كقولك كما تعلم ،والثالث من رأيت التي هي من الرأي كقولهم فلان يرى رأي أهل العدل ،فلو كانت الأبيات ثلاثة جعلت على هذا ،ولم تكن ايطاء " لاختلاف المعاني وان اتفقت الألفاظ ،فلما كانت خمسة فظاهر أمرها الايطاء ،لاتفاق المعاني والالفاظ جميعا (ص ٩٠) .

أما اذا كانت الكلمتان " القافيتان " لفظهما واحد وهما اسم وفعل فانهما عند الأخفش ليسا ايطاء خلافا للخليل ،وتوقف الاربلي عند هذه الكلمة فلم يناقشها

موافقا أو معارضا أو متسائلا .

وفيما يبدو أن الخليل لم يقل في ذلك ايطاء استنادا للأخفش حين تنبه لهذا الزعم الملصق بالخليل .. حيث جوز (ذهب) اذا أريد به العقل مع (ذهب) اذا عنى به الاسم (٤٣) .

أو لعل موقف الاربلي المنطلق من أن اتفاق اللفظ واختلاف المعنى في الكلمتين أو أكثر ايطاء لأنه احتكم الى الصوت والرسم ،وهذا لايتحقق باختلاف المعنى وحده . ولعل موقفه هذا جعله يورد رأي الأخفش المخالف للخليل،ليس لموافقته بل للتنبيه منه فيما أرى .

واذا تغير رسم الكلمة بحرف جر والكلمة الأخرى بحرف جر مغاير ،فقد عده الاربلي ايطاء موافقة لعلماء العروض قبله وأغلب ما أورده سبقه الأخفش اليه .

ولم يأت الاربلي الابالباء واللام وهما حرفان صوتهما واحد (برجل) أو (لرجل) وتلك قضية شغلت الاربلي كثيرا ،ولو أورد حروف جر تختلف في صوتها عن بعضها بعضا مثل (في ،على) لتبين سبب موافقته للأخفش فيما يبدو.

وحين اختلف اللفظ والمعنى في " لم تضرب " للمذكر ،ولم " تضربي" للمؤنث ،جعله غير ايطاء حين يجتمع اللفظان في قافيتين في قصيدة واحدة لأن الياء في " لم تضربي " دخلت لمعنى وبنيت مع الفعل ،فهي أقوى من لام التعريف، لأن اللام أزالت التذكير ..(ص ٩٠) .

أما حين اتفق اللفظ والمعنى في " هي تضرب " " وأنت تضرب " فهي عنده ايطاء وكذلك " زوج " و " زوج " للذكر والأنثى فانه ايطاء .

وكأنني به جعل الصوت فيصلا حاسما بين الايطاء وغير الايطاء ..فان"لم تضرب" و " لم تضربي " فيما أرى بينهما فرق صوتي يدركه المشتغلون بالعروض وتشبيته الدراسات الصوتية الحديثة .

وأورد لابن جني أيضا ماناقشه حول اختلاف الحروف في الكلمتين لـ " كود " مع " كيد " وماشابههما وأن هاتين الكلمتين اذا اجتمعتا في قصيدة فليستا " ايطاء" لأن الحروف أوضح من الحركة .

واحترز الاربلي كثيرا عندما أورد قوله ـ نقلا عن ابن جني ـ " ولو جمعت بين " كتابهم" و " شبابهم" في قصيدة لم تكن وكذلك " دعاهم " و " رماهم " وكذلك كل موضع يكون المضمر فيه لازما للأول في الواحد ،ألا ترى أن " دعناة" و " رعاة " لايستطيع أن يفصل عنه المضمر ،لأنه على حرف واحد فلا يقوم المضمر بنفسه لذلك ،ومثله التثنية وان كان أكثر من حرف ،فانه لايقوم بنفسه فلما كان المضمر لايقوم بنفسه صارت القافية " شبابهم " و " كتابهم " معا لا " هم " وحدها ،فعلى هذا لايكون ايطاء قال الشاعر :

قلائد نحن اقتنيناهُنَّهْ
نعم الحصون والعتادهُنَّهْ
ياحبذا هن فديناهُنَّهْ
نحن الى الرهان قُدْ ناهنهْ
بحلبة تجمع بينهنهْ
حتى اذا وافين حَلْبَهُنَّهْ
سرحن فابتدرني شأوهنهْ
كالطير إذبادرني وردهنهْ
فجئن قد برزن سُبْقهنهْ
لم تدرك الخيل غبار هنهْ

فهي ليست ايطاء لضعف الضمير عن القيام بنفسه (ص ٩٤) .

أما اذا قام الضمير بنفسه كما في " كما هي " و " ألاهي " أو " كما هي " أو " ألاهما " فيعده الاربلي ايطاء.

وجاء الى منطقة وسطى بين "أن يقوم الضمير بنفسه أو " لايقوم الضمير بنفسه وتلك المنطقة هي اتصال الضمير بحرف جر مثل " رمى به " و" أتى به" فانه أثبت مجيئه في الشعر ،لكنه ضعيف،وقد عد ايطاء .

وكان الأخفش أبعد نظرا في حكمه حين قال : ان الشعراء أكثرت من جمعه ولم يعلق بأنه ايطاء .(٤٤)

وما لبث الاربلي أن تردد في حكمه القاطع حين أورد نصا أنشده ابن الاعرابي :

أصبح سوم العيس،قد رمى به
على سدى طال ما اعتلى به
وان هبطنا مربعا رغا به

حيث قال : فهذا وأمثاله وان كان مسموعا عن العرب ،فانه وأمثاله قد يكاد يكون ايطاء .(ص ٩٥)

وطفق الاربلي يورد ماجاء به ابن جني عن الاسماء المضافة لياء المتكلم مع الأسماء المكسورة مثل " غلامي " و"غلام" بعد أن حكم عليها الأخفش بأنه لا ايطاء فيها ،والخليل لايجيز اجتماعهما ويعده ايطاء .

واذ اعيدت الكلمة قافية وأعيد لفظها في قافية بيت أخر - وكانت العوامل تقع عليها - سواء اتفق معناها أو اختلف فهي عند الخليل ايطاء نحو " ثغر" تريد " الفم " و " ثغر " تريد " الحرب " ونحو " كلب " تريد " القبيلة" و " كلب " تريد " النابح" وأشباه ذلك وأورد قول الشاعر :

قامت تهادى طفلة جللت
هودجها بالرقم والعَقَل
تفتن بالألحاظ أهل النهى
وتستبي بالغُنج والعَقَل

(خمسة أبيات) (ص٩٧) .

والاربلي بعد أن أورد تلك المقولة والمثال عليها وأن الخليل يراها ايطاء قال : والأخفش يخالفه ولايرى ذلك ايطاء والأكثرون مع الأخفش على ذلك .(٤٥)

وقد تنبه الأخفش الى أن العروضيين يزعمون أن الخليل يجعل ماكان لفظه واحدا ،واختلف معناه ايطاء . فقال: وهذا ينكر ،وقد قال هو بخلافه ،لأنه جوز " ذهب " اذا أريد به " الفعل" مع " ذهب " اذا عنى به " الاسم "،وهو " الذهب " و " الرجل " مع " الرجل " اذا كنت تعني بأحدهما الرجولة ،والأخر العلم ،ولو كان هذا ايطاء لكان قول الشاعر:

هذا جَنَاي وخياره فيه
اذ كل جان يده الى فيه

ايطاء ،لأن لفظهما واحد (٤٦).

وهذا التنبيه من الأخفش لم يطلع عليه فيما يبدو الاربلي ، اذ أنه تجاهله حين أورد الأبيات السابقة التي عدها الخليل ايطاء . ثم قال الاربلي: و " ذهب " من " التبر " و " ذهب " من " الذهاب " وهو الفعل ،يعده الخليل ايطاء والأخفش والنضر بن شميل ومؤرج والجرمي وغيرهم لايعدون ذلك ايطاء(ص٩٧) .

وقول الاربلي هذا يخالفه التبريزي وهو أقدم منه حيث يقول :(واذا كان الاسم ينصرف الى فعل نحو " ذهب " تريد التبر مع " ذهب" تريد الذهاب : فلا يجعله - أي الخليل - ايطاء ،لأن العوامل لاتقع عليها . ووافقه التبريزي بقوله "وهذا هو الصحيح ")(٤٧).

التضمين :

يتناول العروضيون وبعض نقاد الشعر " التضمين " تناولا معنويا يتكىء على الصورة النحوية حينا ،وعلى النحو الوظيفي بصورة أدق ،واذا كانت القافية مقطعا

صوتيا أو نغما موسقا يتم بتقنية معروفة ،فان هذا العيب الذى وصفوه من عيوب القافية لم يكن داخلا في تقنيتها الصوتية ،ولا المقطعية ،وانما يتناول تمام المعنى واستقلاله عما يليه ،وهذا جعل أكثر العروضيين ينأون بقسم كبير منه عن عيوب القافية ،ذلك الفريق ـ فيما أرى ـ اتكأ على المقطع الصوتي أكثر من اتكائه على تمام المعنى ـ وظلت تلك الدراسات تدور حول هذا الموضوع .

وللاربلي حوله وجهات نظر،فلم يعامل " التضمين " مصطلحا لعيب من عيوب القوافي ،بل تعداه الى مصطلح آخر فنحن أمام مصطلحين للتضمين : أحدهما " من عيوب القافية " والاربلي كان حذرا ـ فيما أرى ـ حينما وضعه من " عيوب الشعر" ،ولم يترك هذه اللفظة على اطلاقها بل ناقشها حين قال : وقد سماه المبرد " المضمر " في قوافيه(ص٩٨) . وسبقه الى وضعه من " عيوب الشعر"(٤٨) الأخفش في " القوافي "(٤٩)،وكان ابن جني حذرا أيضا حين جعل عيوب القافية أربعة : الاكفاء ،والاقواء ،والايطاء، والسناد ،وتجنب " التضمين " فلم يذكره في مختصر قوافيه .(٥٠)

وتناول الاربلي التضمين باعتباره مصطلحين لامصطلحا واحدا فهو : أولا:" من عيوب الشعر" على حذر ،فقد قسمه تقسيما وظيفيا للنحو فقال : وهو ـ أي التضمين ـ دون الايطاء في القبح ،وهو معنوي،ومعناه أن يأتي بيت لايقوم معناه الافي بيت أخر فهذا هو التضمين (ص٩٨) .

ومنه نوع تتعلق فيه قافية البيت الأول بالبيت الثاني فلا تتم الابه ،ولايصح معنه الا فيه ،وكلما كانت حاجة البيت الأول الى الثاني أمس كان أقبح،مثاله ماورواه ابن جنى عن قطرب :

وليس المال فاعلمه بمال
من الأقوام الا للذي
يريد به العلاء ويمتهنه
لأقرب أقربيه وللقصي

فجعل التضمين بالموصول والصلة . " والموصول والصلة في شدة الاتصال كالشيء الواحد لأن الموصول لايستغنى عن صلته"(ص٩٩)

ومنه مايقع في أبيات متعددة ،نحو ماورواه الاربلي عن أبي زكريا التبريزي في عروضه لبعضهم :

ياذا الذي في الحب يلحى أما
والله لو حُمّلت منه كما
حملت من حب رخيم لما
لمت على الحب فذرني وما

(ستة أبيات)

بعد ايراده لهذا النص الذى تناوله كثير من العروضيين يقول:" ان فيه حلاوة في الذوق وخفة في السمع" . وهناك قطعة أخرى لابن المعتز مطلعها :

يانفسُ ويحكِ طالما
أبصرتِ موعظةً وما (ص١٠٠)

وقد تردد في اطلاق " العيب " على هذه الأبيات ولولا "وحدة البيت" التي سيطرت على أذهان نقاد الشعر لما تردد في تمجيد هذا النوع مما نلحظه في قوله السابق " على أن فيه حلاوة في الذوق وخفة في السمع" .

وحين بعد المعنى الوظيفي للنحو انطلق الاربلي يحتكم الى ذوقه تخلصا من النحو الوظيفي ونراه يقول : ومنه نوع آخر وهو أن يكون البيت قائما بجملة تتم معنى الجملة فيه الا أنه يحتاج الى تفسير تلك الجملة فيحتاج الى بيت يفسره وذلك غير معيب نحو قول امرىء القيس :

وتعرفُ فيه من أبيه شمائلاً
ومن خاله ومن يزيد ومن حجر

سماحةَ ذا وبرَّ ذا ووفاءَ ذا
ونائلَ ذا، إذا صحا واذا سكرْ

وقال : فهذا تضمين حسن (ص ١٠٠).

المصطلح الثاني للتضمين مصطلح لم يكن موجودا في القرون الأولى حتى القرن الخامس الهجري ،وهو نوع أهمله أكثر المتحدثين عن القافية لأنه لايتصل بها اتصالا وثيقا ،بيد أن الاربلي حين أورد مصطلح التضمين عالجه من " عيوب الشعر" وليس من " عيوب القافية " كما وقع في ذلك غيره ولعل الأخفش أول من تنبه لمصطلح " التضمين " اذ جعله عيبا في الشعر .

وتوسع الاربلي في مفهوم " التضمين " اذ جعله مصطلحين :المصطلح الأول الذي ناقشه العروضيون ،والمصطلح الثاني وهو أن يضمن الشاعر في شعره بيتا لغيره وقال الاربلي " نحو ماوقع لي في قصيدة ضمنت فيها بيت النابغة ،والأبيات من قصيدة طويلة فيها حكم وأدب ومدح في رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ومنها :

ومن شيمتي أني اذا خان صاحب
أديم له العُتبى ولا أتعتَّبُ
وأني اذا أبدي الجماح وقادني
خليلي الى وعر المسالك أصحب
ومامالك الإخوان مثل محافظ
اذا زهدت فيه الأخلاءُ يرغبُ
"ولست بمستبق أخا لاتلمه
على شَعَثٍ أيُّ الرجال المهذبُ

وقال: فهذا وأمثاله يقع كالأمثال ويحلى به الشاعر شعره ،على أنه قد نظم في سلك أبيات لايكاد يضيء جوهره عليها ولولا الرواية لعد منها ونسب اليها (ص ١٠١).

وأخذ يستعرض أنواع " التضمين "الذي عنه بالاقتباس سواء كان بيتا أو شطرا أو مقطعا .

ثم رجع مرة أخرى للمصطلح الأول للتضمين فناقش رأي الخليل والأخفش ،فقال: وقد اختلف الخليل والاخفش في التضمين فكان الخليل يرى أن كل بيت لايقوم معناه الافي بيت آخر تضمين معيب . والأكثرون معه على ذلك ،وخالفه أبو الحسن سعيد ابن مسعده الأخفش وقال ذلك ليس بعيب واحتج بما ليس من الباب في شيء فقال: " التضمين ليس بعيب وان كان غيره أحسن منه . ولو كان كل ماوجد ماهو أحسن منه قبيحا كان قول الشاعر:

ستبدي لك الأيامُ ماكنتَ جاهلاً
ويأتيكَ بالأخبار من لم تزوّدِ

رديئا اذا وجد ماهو أشعر منه فليس التضمين بعيب كما أن هذا البيت ليس برديء[51] (ص ١٠٢).

والاربلي ناقش هذا الموضوع دفاعا عن رأي الخليل فقال :وهذا ميل ظاهر من أبي الحسن على الخليل . والعرب تحمد من الشعر ماكان كل بيت منه قائما بنفسه ،فذا ،لاتعلق له بغيره ،والعرب تقول : ان كل بيت من القصيدة شعر قائم بنفسه ،بل قال علماء النظم : ان الاولى في مطلع القصيدة أن يكون صدره تام المعنى واللفظ لايفتقر الى عجزه ".(ص ١٠٢).

اذن فكرة وحدة البيت جعلت الاربلي يتعامل مع التضمين بهذه الرؤية .."ويرد على الأخفش وابن جنى حينما ناقشا التضمين ،واحتج ابن جني بأن " التضمين مذهب تراه العرب ولم يعد مذهبهم ،من وجهتين وهما السماع والقياس فقد وردعنهم ذلك سماعا ، أما القياس فلأن العرب قد وضعت الشعر وضعا دلل به على جواز التضمين "(ص ١٠٣)[52].

ورد الاربلي تلك المقولة بأن " ابن جنى احتج بحجج نحوية لامدخل لها في باب التضمين ،" ولاحجة لابن جنى فيما

ذكره فان السماع والقياس قد جاءا في جميع عيوب اشعار العرب ،فلو كان السماع والقياس يخرج العيب عن أن يكون عيبا لبطل جميع ماروا ه علماء الأدب من عيوب أشعار العرب ،ولا قائل بذلك".(ص١٠٣)

وهو في دفاعه هذا اتكأ على الاختصاص فقال " ولكل فن أهل ولكل عمل رجال ،والآراء تختلف باختلاف الارادة (ص١٠٣). وهو بهذا القول يدخل في اشكالية التخصص الدقيق والقراءة البريئة والحكم البرىء ولا أرى ذلك سببا لأن يغفل الجانب العلمي والاحتكام الى عنصري الذوق والجمال ،وأن لاتبقى" وحدة البيت " مسيطرة على على الحكم ،فهو قد أشار قبل قليل الى أبيات ابن المعتز وأبيات أوردها التبريزي في الكافي "بأن فيها حلاوة في الذوق وخفة في السمع ". وحين احتكم الى وحدة البيت نراه يعيب بعضا مما وقع فيه التضمين.

التجريد :

وأما التجريد فقد أورد تعريف التبريزي والتنوخي والرقي له ،وهو " اختلاف ضروب القصيدة ،مثل أن يجيء ضرب على " فعلن " محرك العين ،وضرب على " فعلن " ساكنها . مثاله في المديد والبسيط (ص١٠٣)(٥٣) حيث ينتهي الشطر بـ " فاعلن " فتصير " فعلن " أو "فعلن".

وضرب شواهد لذلك ،ولكنه يزيد على ماجاء في ذلك التعريف بوجهة نظر أخرى،وهي أن التجريد " كل شعر غير مستقيم الوزن "،ووضع قصيدة عبيد بن الأبرص وقصيدة طرفه مثالين للتجريد ولم يستشهد بهما حيث جاء بهما في موطن آخر سيأتي ..

وتتبع الأخفش مرة أخرى في توزيعه لأنواع الشعر " قصيد ورمل ورجز ،وأورد قول الأخفش :" فأما القصيد فالطويل والبسيط التام ،والكامل التام ،والمديد التام ،والرجز التام ،وهو كل ماتغني به الركبان ولم نسمعهم يتغنون الا بهذه الأبنية . وقال بعضهم انهم يتغنون بالخفيف . والذي صح واتفق أهل العلم عليه أن العرب يكثر حداؤها وغناؤها وترنمها بالرجز المشطور ،وما ناسبه أجزاء ،وأما التام من أشعارهم فهو قليل استعماله ،واذا صحت روايته فالعرب لاتعارض في لغاتها ،ولعل التجريد أقل أشعار العرب ولم تستعمله العرب تاما (ص١٠٤) . والنص في قوافي الأخفش(٥٤) وأسقط الاربلي منه " والوافر التام" واستشف الاربلي من هذا القول " أن غير التام من الأبحر عيب ،ورأه كثيرا في أشعار العرب كالمجزوء والمشطور والمنهوك ولهذا اشتق الحرد من قول العرب " بعير أجرد " اذا كان ينفض احدى يديه في مشيه ،ويخالف قوائمه أوأن يكون في الرجلين.(ص١٠٤).

الرمل :

ولعل الاربلي أوفى من تحدث عن الرمل اذ خص ثلاث صفحات ونصفا من كتابه لهذا المصطلح والذي تحدث عنه الأخفش (في قوافيه" والتبريزي " في الكافي " والرقي " في قوافيه " باقتضاب شمل التعريف .(٥٥)

والرمل عند هؤلاء العروضيين " كل شعر مهزول ليس بمؤلف البناء واستشهدوا لذلك بقصيدة عبيد بن الأبرص :

أقفر من أهله ملحوب
فالقطبيات فالذَّنُوبُ

غير أن الاربلي ناقش بعض أبياتها واستشهد كذلك بقصيدة طرفه :

لولا رجاء أنه لايعصر
فرع من الناس كما تَعْصِرُ

وقصيدة امرىء القيس :

عيناك دمعهما سجالُ
كأنّ شانيهما أوشالُ

وصب حديثه في القصائد الثلاث على العروض والضرب فيها ،ودافع عن قصيدة عبيد بأنها ليست كما قيل " من أنه انشأها خطبة فاتزن بعضها ،وقيل نظمها قصيدة فاختل بعضها"(ص١٠٨).

أما حديثه عن الرجز فقد تناول قول الأخفش فيه " هو كل شعر على ثلاثة أجزاء"(ص١٠٨)(٥٦). وقد أورد الاربلي مثالا لذلك

ماهاج أشجانا وشجوا قد شجا

ومرة أخرى يورد ماكان على جزءين:

ياليتني فيها جَذَعْ

وما ورد على جزء واحد:

قالت تبل
ماذا الحَجَلْ
هذا الرجلْ (ص١٠٩)(٥٧)

ثم أورد حكم الأخفش على هذا النوع وهو " أنه لايرى جميع ذلك شعرا بل يعده سجعا"(ص١٠٩)(٥٨).

وتوسط الاربلي في الحكم فما كان منهوكا فأعلى كالمشطور يعد شعرا ، لأن الرجز أن تعقل الناقة فتمشي على ثلاث قوائم ،أما المنهوك فهو ماكان على جزئين ،ومشي الناقة على يد ورجل أعظم اضطرابا (ص١٠٩).

المقعد :

والاربلي من القلائل الذين تحدثوا عن " المقعد " وهو " خروج الشاعر من العروض الأولى فيه الى الثانية ،وعودة من الثانية الى الأولى وضرب مثالا ما أنشده ابن برهان النحوي :

ان هذا الحي من يَمَنٍ
عند الهياج أعزةٌ أكفاءُ
قوم لهم فيناد ماءُ جمّةٌ
ولنا لديهم إحنةٌ ودماءُ
وربيعة الأذناب فيما بيننا
ليسوا لنا سِلماً ولا أعداءُ
مترددون مذبذبون فتارةً
متنزّرون وتارةً حلفاءُ
إن ينصرونا لانَعِزُّ بنصرهم
أو يخذلونا فالسماء سماء

وجعل ذلك مختصا بالكامل (ص١٠٩).

وألحق أنواعا أخرى بالمقعد ولم يضعها من العيوب وهي " التجميع ،والمرسل والمدمج ،والمدبج ".

فمّا التجميع " فهو أن يكون البيت مهيأ للتصريع " ومعناه أن يجيء عروضه بلفظ يصلح أن يكون قافية مصرعا ثم يأتي الضرب بقافية على خلاف لفظ العروض نحو قول جميل :

يابثنُ إنك قد منكت فأسجحي
وخُذي بحظٍ من كريمٍ واصلِ

فهذا البيت توهم عروضه أنه مصرع ،وأن رويه يجيء على الحاء .

وأما المرسل : فهو ضد التجميع وهوكل صدر لم يقع مصرعا ولم تقع عروضه بصورة لفظ يحسن أن يقع رويه على تلك الصورة نحو قول امرىء القيس:(٥٩)

وقوفا بها صحبي عليَّ مَطِيَّهُمْ
يقولون لاتهلك أسى وتجمّلِ

وأما المدمج فهو كل عروض تقع حروفها منقسمة بين آخرالصدر وأول العجز نحو قول عبيد :(٦٠)

مثل سحق البرد عفى بعدك القطر مغناه وتاويب الشمال

وأما المدرج : فيسمى " المنتصب" و"المصمت" وهو أن يبتدىء الشاعر بالمدح بغير غزل ولا نسيب ولا تشبيب نحو قول النابغة يمدح النعمان ويعتذر له : مطلع القصيدة :

أتاني أبيتَ اللعنَ أنك لُمْتَني
وتلك التي أهتم منها وأنصَبُ(ص١١٠)

وأعجب بتقسيم آخر وجده بخط ابن الخشاب

حين تحدث عن نصف الأبيات الى سبعة أقسام تصنيف البيان ،التصنيف التام ،التصنيف المحتاج ،وتصنيف الاقتضاء ،وتصنيف الادماج ،وتصنيف الاقتطاع ،وتصنيف السكت .

وتحدث عن هذا التقسيم ثم رجع مرة أخرى على "المدمج" وبين الفرق بينه وبين " الاقطاع" وأن "المدمج"خاص ب" أل التعريف " من الكلمة في أخر العجز ..وقد اطلق عليها " لام التعريف" مجاراة للنطق لا الرسم .

وهو بهذا التقسيم الدقيق قد أوفى " علم القافية " مايتصل بتقنيتها وحدودها وتركيبها الصوتي ،والرسمي، ويعتبر كتابه " القوافي " أشمل ماكتب حيث أتاح له الاطلاع والتخصص الدقيق أن يناقش أغلب الآراء التي تحدثت عن القافية قبله ،فكان كتابه بحق قراءة نقدية للكتب السابقة عليه ،وللاربلي شخصية متميزة وتحر للدقة ،واستحضار للنصوص واحالتها على مرجعيتها الروائية أو السندية .. مما أكسب عمله هذا الماما واسعا ،ودراية دقيقة بتقنية القافية، ذلك العلم الذى حمل مصطلحات ثقيلة ، اهتم بها المشتغلون في هذا العلم ،وان لم يعرها الشعراء اهتماما كبيرا ،ولاسيما أن الموهبة الحقة تجنب صاحبها الوقوع في الأخطاء الموسيقية ،فتلك الدراسات محسومة في ذهن الشاعر الموهوب بيد أن الناقد يحتاج الى دراستها وتلك طبيعة العلوم حين تتحول من الابداع الى التقنين .

التعليقات

* للباحث دراسة عن علي بن عثمان الاربلي (٦٠٢ - ٦٧٠)" حياته وشعره " مقبولة للنشر في مجلة دراسات عربية واسلامية في القاهرة . وللاربلي شعر في سقوط بغداد ،وقصيدة تسمى " الفاخرة " ومدح للملك الناصر (ت ٦٥٩ هـ).

١- في قائمة المراجع ووُشر على كثرة التأليف في القافية .

٢- انظر مصادر حياته في بحث قدمه بعنوان " علي بن عثمان الاربلي حياته وشعره .(ص ١ - ٣)

٣- في البحث السابق دراسة لتلك القصيدة من ص٧ - ١٣.

٤- ص ٥٩ .وانظرالعمدة ١٥٣/١ ففيه مناقشة لتعريف القافية .

٥- سأعتمد كثيرا على كتاب الاربلي " القوافي " وستكون الاحالة اليه في متن البحث بين معقوفين .

٦- انظر د. رفعت الفرنواني : وظيفة المقطع الصوتي (ص ٢١) وتجد شيئا من هذه المناقشة عند أحمد سليمان ياقوت في عروض الخليل : مالها وما عليها ص (١٣،١٤).

٧- الأخفش قوافيه ص ١،وانظر الاربلي " القوافي " ص (٤).

٨- الأخفش قوافيه (٢،٣) .

٩- قوافيه ٣ .

١٠- هذا القول خلا منه مختصر قوافيه.

١١- انظر محمد العلمي في العروض والقافية ص٣٠٣ .

١٢- لعله يريد بالمحدثين مابعد عصر الاحتجاج ..

١٣- انظر الأخفش" قوافيه " (٢) .

١٤- انظر ص٢٨ من هذا البحث ،وانظر التعريف عند التنوخي في كتابه " القوافي " ٥٩ والاربلي في قوافيه ص٣ .

١٥- انظر تعريفه في كتابه " القوافي" ص (١) والتنوخي"القوافي " ١٤٩ .

١٦- انظر ذلك عند الأخفش في كتابه " القوافي " (٥٣ - ٥٤).

١٧- انظر في ذلك مثلا التبريزي " الكافي في العروض والقوافي " (ص ٩٥).

١٨- القوافي (ص٢٦) و (ص١٨).

١٩- القوافي ١٨ - ١٩ .

٢٠- القوافي ١٠ .

٢١- النص ليس في مختصر قوافي ابن جني .

٢٢- انظر هذا الرأي عند الأخفش في كتابه القوافي ٣٩ .

٢٣- القوافي (ص٣).

٢٤- وانظر أيضا الأخفش" القوافي " ٣٨ .

٢٥- الأبيات خلا منها ديوان الشماخ بن ضرار .

٢٦- أورد الأخفش في قوافيه بابا عن التقييد والاطلاق (ص ٨٦- ٩٦) .وانظر القوافي للرقي ص ٣١و٣٢ حيث جاء بأمثلة وضرب شواهد ،ولكنه لم يبوب ذلك مثل الاربلي - الذي استفاد بلا شك من كتابات الأخفش فأملت عليه هذا التبويب وان أغفل الشواهد مما جعل القارىء يحتاج الى تطبيق لما ينظره الاربلي ، اما التنوخي فقدأورد شيئا من ذلك في كتابه القوافي تحت عنوان " اللين في القوافي "(ص١٧ وما بعدها) ولم يتطرق للتبويب والتقسيم الذى فعله الاربلي بعده .

٢٧- انظر الأبيات والتعليق في قوافي الأخفش (٤٣).

٢٨- انظر قوافي الأخفش (٤٦ - ٤٧) .

٢٩- أورد الأخفش أبيات أبي جهل في

قوافيه ص (٤٨ - ٩٥) واتفق الاربلي مع الأخفش بأن ماقبل "الياء" هو حرف الروى .

٣٠- أورد الاربلي في كتابه " القوافي" قول امرىء القيس :(ثلاثة أبيات مطلعها :

أحار بن عمرو كأني خمر
ويعدو على المرء مايأتمر

وأربعة أبيات أخرى أولها :

ديمة هطلاء فيها وطف
طبق الأرض تحرى وتدر

ثم أورد لطرفة بن العبد أبياته المشهورة في كتب العروض :

أصحوت اليوم أم شافتك هر
من الحب جنون متعسر

(ص ٧٩) .

٣١- وانظر التعريفات عند الأخفش في قوافيه (ص ٥٣) "وأما السناد فهو كل فساد قبل حرف الروى مما هو في القافية " وقد تصرف الاربلي في اللفظ وان أصاب المعنى ..

٣٢- الاربلي أكثر تخلصا من تلك القيود الدقيقة التي وقع فيها الأخفش حتى أحالته الى تفريق دقيق لايلحظه المنشد في الروى المطلق .. بيد أنه وافق الأخفش حين تحدث عن " سناد التوجيه ".

٣٣- ابن جنى مختصر القوافي (٢٠٣- ٢٠٤) وهذه الأبيات موجودة في كثير من كتب العروض وفي كتاب الاربلي " القوافي " ص ٨٣ .

٣٤- انظر قوافي الاربلي (٨٢ - ٨٣).

٣٥- سبقه الى هذا التعليل التبريزي في كتابه " الكافي " ..

٣٦- انظر التبريزي في كتابه " الكافي" (ص ١٦٧). والرقى في " القوافي"(ص ٣٠)

٣٧- انظر التنوخي في كتابه " القوافي" (١٦١ - ١٦٢) .

٣٨- في كتابه الأخفش " القوافي" عبارة قريبة مما أوردها الاربلي وهي "وقد يجوز وضع الاسم ليفصل به الشيء عن غيره (ص ٦٥).

انظر ذلك عند الأخفش في قوافيه ٥٦، ٥٧، ٥٩ وابن جني في مختصر قوافيه (ص ٢٠٢).

٣٩- هذا القول ليس في مختصر ابن جني ..

٤٠- الاخفش قوافيه (ص ٥٥) .

٤١- ابن جنى " مختصر القوافي " (٢٠١).

٤٢- الأبيات غير موجودة في مختصر ابن جني في القوافي .

٤٣- انظر الأخفش" قوافيه " ص ٩٣ .

٤٤- انظر الأخفش " قوافيه " ص ٦٢ .

٤٥- الأبيات خلا منها " قوافي الأخفش " وهي عند التبريزي في " الكافي في العروض والقوافي " ص ٣٦٢ غير منسوبة لشاعر.

٤٦- انظر ذلك في قوافي الأخفش (٦٣ - ٦٤).

٤٧- هذا الرأي أحدث شكا عند الأخفش حيث أورده في (ص٥٨)"والخليل يراه ايطاء اذا اتفق اللفظ واختلف المعنى" وهو ماجعله يقول في ص (٦٣) :" وزعموا ان الخليل كان يجعل ماكان لفظه واحدا واختلف معنه ايطاء . وهذا ينكر . وقد قال هو بخلافه .

وانظر التبريزي " الكافي في العروض والقوافي " (ص ١٦٣).

٤٨- انظر كتابه " القوافي " وما اشتقت القابها منه ص (١٢) .

٤٩- حيث قال وفي الشعر التضمين (ص ٦٥).

٥٠- (ص ١٩٩).

٥١- والنص أيضا عند الأخفش في قوافيه (٦٥).

٥٢- وهذا النص منه مختصر ابن جني .

٥٣- انظر الكافي في العروض والقوافي ص ١٦٧، وقوافي التنوخي (١٦٧) وقوافي الرقي (٣٠) .

٥٤- (ص ٦٨).
٥٥- الكافي ص (١٦٧) وقوافي الرقي ص (٣٠)
٥٦- وانظر الأخفش في قوافيه (ص ٦٨).
٥٧- وانظر ذلك عند التبريزي في الكافي (ص ٧٩) والدماميني في الغامزة (ص ٦٧).
٥٨- هذا القول خلا منه كتاب "القوافي" للأخفش.
٥٩- ديوانه ٩.
٦٠- ديوانه ١١٥.

المراجع

١- الابرص : عبيد: ديوان عبيد بن الأبرص تحقيق د. حسين نصار القاهرة ١٩٥٧م، البابي الحلبي.
٢- الأخفش : أبو الحسن سعيد بن مسعده (ت ٢١٥هـ)، "القوافي" تحقيق د. عزة حسن، دمشق ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
٣- الاربلي : علي بن عثمان بن علي (٦٠٢- ٦٧٠هـ) كتاب القوافي مخطوط الأحمدية سورية رقم ١١٤٥ وصورته في مكتبة جامعة الملك عبد العزيز برقم ١٥٨٢.
٤- التبريزي : الخطيب (ت ٥٠٢هـ) "الكافي في العروض والقوافي" تحقيق الحساني حسن عبد الله، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، من مطبوعات معهد المخطوطات العربية ١٩٦٩.
٥- التنوخي : أبو يعلي عبد الباقي عبد الله، تحقيق د. عوني عبد الرؤوف مطبعة الحضارة العربية، الفجالة ١٩٧٥م.
٦- ابن جني : أبو الفتح عثمان "مختصر القوافي"، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود مجلة كلية الآداب - الملك سعود ١٩٧٣/١٩٧٤م (ص ١٧٩ - ٢١١).
٧- الدماميني : بدر الدين أبو عبد الله محمد بن ابي بكر العيون الغامزة على خبايا الرامزة، تحقيق الحساني حسن عبد الله، مطبعة المدني، القاهرة.
٨- ابن رشيق القيرواني : أبو علي الحسن الأزدي. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة ثالثة ١٣٨٣هـ مطبعة السعادة بمصر.
٩- الرقي : أبو القاسم عبيد الله (ت ٤٥٠هـ) القوافي دراسة وتحقيق، د. عبد المحسن فراج القحطاني بحث مقبول للنشر في مجلة دار العلوم جامعة القاهرة.
١٠- العلمي : محمد، العروض والقافية، من مطبوعات دار الثقافة الدار البيضاء، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة ١٩٨٣م.
١١- الفرنواني : رفعت عبد السلام، وظيفة المقطع الصوتي في موسيقى الشعر العربي طبعة ١٩٩٠م.
١٢- القحطاني : عبد الحسن فراج، علي بن عثمان الأربلي (ت ٦٠٢- ٦٧٠ هـ)، حياته وشعره.
١٣- القيس : امرؤ، ديوان امرىء القيس تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، مصر، طبعة ثانية.
١٤- ابن كيسان : أبو الحسن محمد بن احمد، كتاب "تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها، تحقيق د. ابراهيم السامرائي، من ص (١١- ٣٧).
١٥- المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد (٢١٠- ٢٨٥هـ) القوافي وما اشتقت ألقابها منه، تحقيق د. رمضان عبد التواب الطبعة الاولى، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٧٢م.
١٦- ياقوت: أحمد سليمان، عروض الخليل: مالها وما عليها، الطبعة الأولى ١٩٨٩، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.